الجمهـورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلــوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــــــــــوع

دور السياسة الجبائية الجمركية في تحسين وضعية الميزان التجاري

-حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الإقتصاد

تخصص: الإقتصاد الدولي

إعداد الطالب(ة):

نسرين قطار

الأستاذ المشرف:

أد/ عبد الرزاق بن الزاوي

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	أد/ عقبة نصيرة	أستاذ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	أد/ عبد الرزاق بن الزاوي	أستاذ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	د/فاطمة رحال	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2024 /2025

بسم الله الرحمن الرحيم:

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

[سورة هود الآية 88]

الاهداء

الحمد لله الذي يُتمّ النعم، ويجعل من العثرات سُلَّماً للعُلا.

أهدي هذا العمل إلى نفسي

شكرًا لأنكِ تجرأتِ على قطع صمت القطيعة الطويلة، وارتديتِ ثوب الطالبة من جديد، رغم كل صوتٍ داخليٍّ همس "لقد فات الأوان".

شكرا لانك خضتى رحلة جديدة من التحدي والصبر، وعدتي إلى مقاعد الدراسة بعد انقطاع طويل، لتثبتي للجميع أن الإرادة لا تعرف المستحيل، وأن كل بداية جديدة تحمل في طياتها فرصة للنمو والتميز.

إلى أسرتي الغاليه على قلبي

أبي وأمي، جذور قوتي وسندي الذي لا يتزعزع، شكرا لصبركم وإيمانكم بي حين شككت في نفسي. أنتم النور الذي يضيء طريقي.

اخوتي الأعزاء، كنتم دائما بجانبي شكرا لدعمكم ومساندتكم، لقد كنتم الدافع لي للاستمرار والسعي نحو تحقيق أحلامي.

إلى أصدقائي و أحبائي

شكرا لكم على دعمكم ومساندتكم .لقد كانت كلماتكم الطيبة ومشاعركم الصادقة تشجعني على المضي قدما ، فمني لكم أسمى عبارات الشكر والتقدير.

إلى كل من مدّ لي يد العون :

أساتذة وزملاء ومن قدموا لي معرفتهم أو وقتهم ، شكرا لأنكم كنتم جزءا من هذه الرحلة، أسأل الله أن يجازيكم خير جزاء، ويبارك في أعماركم وأعمالكم.

وأخيرا أهدي هذا الجهد لكل من يؤمن أن الإصرار وحسن الظن بالله وبالنفس قادران على تحويل المستحيل على واقع.

الشكر والعرفان

قال رسول الله صل الله عليه وسلم «من لا يشكر الناس لا يشكر الله» حديث صحيح

فمن الوفاء علي أن أشكر أستاذي الدكتور بن الزاوي عبد الرزاق على ما مدني به من توجيه وإرشاد

لإتمام هذا البحث.

ولا انسى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم الاشتراك في مناقشة هذا البحث والحكم عليه، فجزا الله الجميع خير جزاء.

الشكر موصول لجميع أساتذة كلية الاقتصاد لجامعة محمد خيضر بسكرة و إلى كل من ساعدني

في إتمام هذا البحث.

الملخص

تبحث هذه الدراسة في دور السياسة الجبائية الجمركية في تحسين وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2024، وذلك في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد خاصة ما يتعلق بعجز الميزان التجاري واعتماد الاقتصاد على

صادرات المحروقات. وقد انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية: كيف يمكن للسياسات الجبائية الجمركية أن تساهم في تحسين وضعية الميزان التجاري؟

وتهدف الدراسة إلى تحليل مدى تأثير الرسوم الجمركية والإعفاءات على الواردات والصادرات، ومدى قدرة هذه السياسة على تحقيق توازن في المبادلات التجارية. وقد توصلت إلى أن السياسة الجبائية الجمركية يمكن أن تسهم في تحسين الميزان التجاري إذا ما طُبقت ضمن إطار اقتصادي متكامل، وشملت إصلاحات على مستوى التشريعات، الرقابة، ودعم القطاعات الإنتاجية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الجبائية الجمركية، الميزان التجاري الجزائر، الرسوم الجمركية، الإعفاءات العجز التجاري.

Abstract:

This study examines the role of fiscal and customs policy in improving the trade balance in Algeria during the period from 2000 to 2024, in light of the economic challenges facing the country—particularly the persistent trade deficit and the heavy reliance on hydrocarbon exports. The study is based on central problématique:

How can customs tax policies contribute to improving the trade balance?

The objective is to analyze the impact of tariffs and customs exemptions on imports and exports, and to assess the effectiveness of this policy in achieving trade balance. The findings indicate that fiscal and customs policy can contribute to improving the trade balance if implemented within an integrated economic framework that includes legislative reforms, effective oversight, and support for productive sectors.

Keywords: Fiscal and customs policy, Algerien trade balance, tariffs, exemptions, trade deficit.

فهرس المحتويات

مقدمة: ..... أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي وواقع السياسة الجبائية الجمركية في الجزائر
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة الجبائية الجمركية. 7
المطلب الأول: تعريف السياسة الجبائية الجمركية 8
المطلب الثاني: أهداف و أهمية السياسة الجبائية الجمركية 9
المطلب الثالث: أدوات السياسة الجبائية الجمركية 10
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري 14
المطلب الأول: تعريف وأهمية الميزان التجاري 14
المطلب الثاني:مكونات الميزان التجاري 17
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري 18
المبحث الثالث:تطور السياسة الجمركية في الجزائر 22
المطلب الأول: نبذة حول السياسات الجمركية في الجزائر 22
المطلب الثاني: الإصلاحات الجمركية بعد الإستقلال 24
المطلب الثالث: معوقات السياسة الجمركية في الجزائر 26
المبحث الرابع: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري 29
المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري الجزائري 29
المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الجبائية الجمركية والميزان التجاري 42
الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر في تطبيق السياسة الجبائية الجمركية لتحسين الميزان التجاري
المبحث الأول: أدوات السياسة الجمركية لتحسين الميزان التجاري 53
المطلب الأول: تأثير الرسوم الجمركية على الواردات 53
المطلب الثاني: دور الإعفاءات الجمركية في تعزيز الصادرات 56
المبحث الثاني: تحليل تأثير السياسة الجمركية على الميزان التجاري 60
المطلب الأول: تأثير السياسة الجمركية على الواردات والصادرات 60
المطلب الثاني: قياس أثر السياسة الجمركية على الميزان التجاري الجزائري 65
المبحث الثالث: تحديات واستراتيجيات لتحسين الميزان التجاري في الجزائر 73
المطلب الأول: تحديات لتحسين الميزان التجاري 73
المطلب الثاني: استراتيجيات ومقترحات لتحسين الميزان التجاري الجزائري 74
خاتمة: 78
قائمة المراجع 81

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
1.1 معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	32
2.1 سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2024)	34
3.1الزيادة السكانية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	37
4.1 معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	39
5.1الاحتياطات الدولية من الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	42
6.1 سعر برميل النفط خلال الفترة (2000-2024)	44
1.2 واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	54
2.2 صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	58
3.2 المداخيل الجبائية الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	68
4.2 قيمة الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2024)	70
5.2نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي	73

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
1.1 تأثير معدل النمو الإقتصادي على الميزان التجاري	33
2.1 تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري	35
3.1 تأثير النمو السكاني على الميزان التجاري على الميزان التجاري	37
4.1 تأثير معدل التضخم على الميزان التجاري على الميزان التجاري	40
5.1 تأثير الاحتياطات الدولية من الصرف الاجنبي على الميزان التجاري على الميزان التجاري	42
6.1 تأثير أسعار النفط على الميزان التجاري على الميزان التجاري	45
1.2 منحنى بياني للمداخيل الجبائية الجمركية	69
2.2 منحنى بياني لقيمة الميزان التجاري	71

مقدمة

مقدمة:

تعد السياسة الجبائية الجمركية من الأدوات الاقتصادية المهمة التي تعتمدها الدول لتنظيم التجارة الخارجية وتحقيق التوازن في ميزانها التجاري. وفي ظل التحديات الاقتصادية العالمية، وتقلّب أسعار النفط التي تعتمد عليها الجزائر بشكل كبير كمصدر رئيسي للإيرادات، أصبحت الحاجة ملحة لإعادة النظر في السياسات الاقتصادية المعتمدة، وعلى رأسها السياسة الجمركية، بهدف تعزيز الصادرات والحد من الواردات غير الضرورية.

يمثل الميزان التجاري مرآة حقيقية لوضع الاقتصاد الخارجي لأي دولة، حيث يعكس مدى قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة الخارجية، ويكشف عن مدى نجاعة السياسات الاقتصادية والجبائية في دعم الإنتاج المحلي وتحقيق الأمن الاقتصادي. وفي هذا السياق، تبرز أهمية السياسة الجبائية الجمركية كوسيلة للتحكم في تدفقات التجارة الخارجية، سواء من خلال فرض الرسوم الجمركية أو تقديم إعفاءات لتشجيع الصادرات.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسة الجبائية الجمركية في تقليل العجز التجاري في الجزائر، من خلال دراسة تطور هذه السياسة وتأثيرها المباشر وغير المباشر على حركة الصادرات والواردات. كما تهدف إلى استكشاف مدى فعالية الإجراءات الجمركية المتخذة، والتحديات التي تواجه تطبيقها، مع تقديم اقتراحات عملية لتحسين أداء الميزان التجاري الجزائري.

وتتحدد إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن للسياسات الجبائية الجمركية أن تساهم في تحسين وضعية الميزان التجاري الجزائري ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

- كيف تساهم السياسة الجبائية الجمركية في تقليل العجز التجاري في الجزائر؟
- هل يمكن للسياسة الجبائية الجمركية أن تكون أداة فعالة لتحقيق التوازن في الميزان التجاري؟
- ما هو دور السياسة الجبائية الجمركية في تحسين الميزان التجاري في الجزائر؟

وللاجابة على هذه الأسئة نضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

تساهم السياسة الجبائية الجمركية في الجزائر في تقليل العجز التجاري وتحقيق التوازن في الميزان التجاري من خلال التحكم في حركة الواردات وتعزيز الصادرات.

الفرضيات الفرعية:

- تؤدي الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات إلى الحد من استهلاك المنتجات الأجنبية وزيادة الطلب على المنتجات المحلية.
- تساهم الإعفاءات والتسهيلات الجمركية في دعم الصادرات وتشجيع المنتجين المحليين على التوجه نحو الأسواق الخارجية.

- توجد علاقة مباشرة بين فعالية السياسة الجبائية الجمركية وحجم العجز أو الفائض في الميزان التجاري الجزائري.

أهداف الدراسة:

- إبراز أهمية السياسة الجبائية الجمركية كأداة اقتصادية مؤثرة في التجارة الخارجية.
- دراسة تأثير أدوات السياسة الجمركية على واردات وصادرات الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2024.
- تحليل العلاقة بين السياسة الجبائية الجمركية والميزان التجاري في الجزائر.
- اقتراح مجموعة من الآليات والاستراتيجيات لتفعيل السياسة الجمركية بما يساهم في تحسين الميزان التجاري.

أهمية الدراسة:

- تساهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات الجمركية والميزان التجاري، خصوصاً في السياق الجزائري.
- تقدم تحليلاً واقعياً يمكن أن تستفيد منه الجهات المعنية بصياغة السياسات الاقتصادية والتجارية في الجزائر.
- تغطي فترة مهمة مابين 2000 و2024 ، حيث عرفت تحولات اقتصادية هامة على الصعيدين الوطني والدولي، مما يمنح الدراسة قيمة تحليلية إضافية.

منهجية الدراسة :

- المنهج التاريخي: لتتبع تطور السياسة الجمركية والميزان التجاري الجزائري عبر الفترة المدروسة.
- المنهج الإحصائي: لتحليل بيانات الميزان التجاري في الجزائر وايرادات الجباية الجمركية استخدمنا طريقة المربعات الصغرى.

تقسيمات الدراسة:

تتكون الدراسة من فصلين رئيسيين:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي ويتناول مفاهيم السياسة الجبائية الجمركية والميزان التجاري مكوناته وأهم العوامل المؤثرة فيه. واقع السياسة الجبائية الجمركية في الجزائر ويتطرق إلى تطور هذه السياسة، والإصلاحات الجمركية.

الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر في تطبيق السياسة الجبائية الجمركية لتحسين الميزان التجاري ويشمل تحليل أدوات السياسة الجمركية وتأثيرها على الصادرات والواردات، تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري و كذلك علاقته مع مداخيل الجباية الجمركية من خلال طريقة المربعات الصغرى ، بالإضافة إلى استراتيجيات التحسين.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024، كونها مرحلة شهدت تحولات كبيرة في السياسة الجمركية وفي أداء الميزان التجاري الجزائري.
- الحدود المكانية: تركز الدراسة على الحالة الجزائرية كمجال تطبيقي رئيسي.

صعوبات الدراسة :

- صعوبة الوصول إلى بيانات دقيقة ومحدثة، خاصة فيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية وتأثيراتها الفعلية على الصادرات.
- ندرة الدراسات السابقة المتخصصة التي تربط بشكل مباشر بين السياسة الجمركية والميزان التجاري في السياق الجزائري.

الدراسات السابقة:

1. نسرين فرحي محمد أحسن جاب الله ، الجباية الجمركية ودورها في تمويل إيرادات الخزينة العمومية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الجزائر، 2019

تضمنت الدراسة أهمية الجباية الجمركية في تمويل خزينة الدولة حيث عرضت كل ما يتعلق بالجباية الجمركية من مفاهيم عامة، واظهرت دور الجباية الجمركية في تمويل خزينة الدولة العمومية، وهذا من خلال تحليل الايرادات والصادرات.

2. صبرينة فراح تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف والعولمة مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية الجزائر، 2010 -2011 .

أبرزت هذه الدراسة أهمية الجباية الجمركية نظرا للمكانة التي تحتلها باعتبارها وسيلة ناجعة ضمن سياسات التجارة الخارجية، وحاولت الدراسة تشخيص واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاتفاقيات الدولية، كذلك أظهرت مدى تأثير النظام التجاري العالمي على الجباية الجمركية

3. عبد القادر حليس،تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري،2019

تتبعت هذه الأطروحة مختلف الإصلاحات التي قامت بها الجمارك الجزائرية خلال الفترة مابين 2007 و2019 في سياق عصرنة الجمارك، بالأخص في الجوانب التشريعية وتكوين الموارد البشرية كل هذا بهدف القاء الضوء على مساهمة هذه الإصلاحات في تحسين أداء تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر، لتتوصل في الأخير الى أن عملية تطوير وعصرنة الجمارك الجزائرية تؤثر بشكل مباشر وايجابي على أداء تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر

تختلف هذه الدراسة عن موضوع بحثنا في كون العصرنة مفهوم أوسع بكثير من الرقمنة التي نتطرق اليها في اطروحتنا هذه، اذ تناقش الرقمنة الجوانب التكنولوجية على وجه التحديد والتي تعد جزءا من العصرنة على العموم أفادتنا هذه الدراسة كثيرا في تكوين صورة واضحة عن النظام البيئي للجمارك الجزائرية.

4. Waliullah, Khan Kakar, Kakar, & Khan، 2017 دراسة العلاقة القصيرة وطويلة المدى بين الميزان التجاري، والدخل، والعرض النقدي، وسعر الصرف الحقيقي

هدف الباحثون في هذه الدراسة لمحددات الميزان التجاري الباكستاني، تناولت دراسة العلاقة القصيرة وطويلة المدى بين الميزان التجاري، والدخل، والعرض النقدي، وسعر

الصرف الحقيقي في حالة الاقتصاد الباكستاني، من خلال تطبيق اختبار ARDL للفجوات الزمنية، أي أن البيانات المستخدمة كانت سنوية تغطي الفترة ما بين 1970 و 2005 ، ووجدوا أن النتائج تقدم دليلاً واضحا وقويا على أن العرض النقدي والدخل يلعبان دورا رئيسيا في تحديد سلوك الميزان التجاري، وأن نظام سعر الصرف يمكن أن يساعد في تحسين الميزان التجاري ولكن سيكون له تأثير طفيف من النمو و السياسة النقدية.

5. Duasa ، محددات الميزان التجاري،2007 .

قام الباحث في هذه الدراسة بالبحث عن محددات الميزان التجاري الماليزي، حيث قام بتحليل العلاقة طويلة وقصيرة المدى بين الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي والدخل والعرض النقدي في حالة ماليزيا وذلك باستخدام اختبار ARDL للفجوات الزمنية، بالبيانات السنوية التي تغطي الفترة من 1974 إلى 2003 وتوصل الباحث إلى أدلة واضحة وقوية على أن الدخل والعرض النقدي يلعبان دورا في اكتشاف السلوك طويل المدى لميزان التجارة الماليزي ، ولكن لا توجد علاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي.

6. Ari & Cergibozan، لإظهار المحددات قصيرة المدى وطويلة الأجل للميزان التجاري التركي 2017.

هدف الباحثان في هذه الدراسة المحددات الميزان التجاري التركي حيث استخدمت دراسة اختبار التكامل جوهانسن ونموذج تصحيح خطأ الموجه (VECM) لإظهار المحددات قصيرة المدى وطويلة الأجل للميزان التجاري التركي للبيانات السنوية للفترة 1987-2015، وقد توصلوا إلى أنه في المدى الطويل تؤدي الزيادة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي الى تحسين الميزان التجاري، بينما تؤدي الزيادة في الدخل التركي (الأجنبي) إلى تحسين الميزان التجاري، أما المدى القصير لا يؤثر سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري، في حين تؤثر الزيادة في الدخل المحلى والأجنبي سلبا على الميزان التجاري التركي.

7. Shawna & Shen ، محددات الميزان التجاري التنزاني،2017 .

هدف الباحثان في هذه الدراسة تحليل محددات الميزان التجاري التنزاني استخدمت في هذه الدراسة طريقة أقل مربع الصغرى العادية (OLS) ضمن برنامج E-View لتقدير العلاقة بين الميزان التجاري التنزاني ومحدداته للبيانات السنوية للفترة 1980-2012. وخلصت إلى أن المحددات الرئيسية للميزان التجاري لتنزانيا هي الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتنمية رأس المال البشري، ونفقات الاستهلاك الأسري، والإنفاق الحكومي والتضخم، وتوافر الموارد الطبيعية، والدخل الأجنبي. ولذلك ينبغي أن تستند إليها صياغة السياسات من أجل تحسين الميزان التجاري في تنزانيا.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي وواقع السياسة الجبائية الجمركية في الجزائر

مقدمة الفصل:

تعد السياسة الجبائية الجمركية من الأدوات الاقتصادية المهمة التي تعتمدها الدول لتنظيم التجارة الخارجية والتحكم في تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود. وتتمثل هذه السياسة في مجموعة من التدابير المالية والضريبية التي تهدف إلى تحقيق عدة أهداف، مثل تحصيل الإيرادات العامة، حماية الصناعات الوطنية، وتشجيع الاستثمار. كما تعتمد على مجموعة من الأدوات، من بينها الرسوم الجمركية، الحصص الاستيرادية، والإعفاءات الضريبية، التي تؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي للدولة .

كما يعد الميزان التجاري مؤشرًا حيويًا يعكس الوضع الاقتصادي للدولة من خلال مقارنة قيمة الصادرات بقيمة الواردات خلال فترة زمنية محددة. وتكمن أهميته في كونه يعبر عن مدى قدرة الدولة على المنافسة في الأسواق العالمية، كما أنه يتأثر بعدة عوامل، مثل الإنتاج المحلي الطلب العالمي، والسياسات التجارية المتبعة. ويتكون الميزان التجاري من الصادرات التي تمثل السلع والخدمات التي يتم بيعها للخارج، والواردات التي تشمل المنتجات القادمة من الخارج لتلبية احتياجات السوق المحلية.

سيتم تقسيم في هذا الفصل إلى أربع مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة الجبائية الجمركية .

خلال هذا المبحث سنقوم بتوضيح السياسة الجبائية الجمركية من خلال تعريفها، أهدافها، أهميتها والأدوات التي تستعملها في تحقيق أهدافها الاقتصادية.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري.

سيتم تناول الميزان التجاري من حيث تعريفه، أهميته الاقتصادية، مكوناته، والعوامل التي تؤثر عليه .

المبحث الثالث : سيخصص لتطور السياسة الجمركية في الجزائر.

مع التركيز على ثلاث مطالب رئيسية: أولًا نبذة حول السياسة الجمركية في الجزائر، ثانيًا الإصلاحات الجمركية التي تم تنفيذها بعد الاستقلال، وثالثًا معوقات السياسة الجمركية في الجزائر.

المبحث الرابع : سيعالج تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري.

من خلال ثلاثة مطالب وهي: أولًا تطور الميزان التجاري بعد الاستقلال، ثانيًا العوامل المؤثرة على الميزان التجاري الجزائري وثالثًا العلاقة بين السياسة الجبائية الجمركية والميزان التجاري.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة الجبائية الجمركية.

تمثل السياسة الجبائية الجمركية أحد الأدوات المهمة التي تعتمدها الدول لتنظيم تجارتها الخارجية وتحقيق التوازن الاقتصادي. فهي تشمل مجموعة من التدابير والإجراءات

الضريبية التي تهدف إلى تحصيل الإيرادات، حماية الصناعات المحلية، وتشجيع الاستثمار، إضافة إلى دورها في ضبط تدفق السلع والخدمات عبر الحدود. وتعد هذه السياسة جزءًا من السياسات المالية والاقتصادية التي تؤثر على النمو والاستقرار الاقتصادي للدولة.

المطلب الأول: تعريف السياسة الجبائية الجمركية

لقد تعددت تعريفات السياسة الجبائية واكتفى النقاد الاقتصاديين و الماليين بتعريف الحباية فقط واعتبرا قرارات الدولة بشان الجباية هي السياسة الجبائية و من بينها نذكر:

تعرف على أنها " مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية والسياسة، فهي تسخير كل ما يحيط بالبيئة الجبائية من أدوات ووسائل واستخدامها بشكل ممنهج وهادف ومنسجم مع الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة". (محمد ش.، 2010، صفحة 13)

هناك من يعرفها على أنها "مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها و تنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوب وتجنب أثار غير مرغوب للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع". (الحجازي، 1998، صفحة 7)

كما تعرف السياسة الجبائية الجمركية على أنها مجموع الإجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة دخولا أو خروجا وكذلك الإجراءات التي تفرض على السلع المنتجة منها من اجل تحقيق أهداف الدولة. (محمد ج.، 2013، صفحة 18)

وتتناول السياسة الجمركية بصورة رئيسية قطاع التجارة الخارجية الذي يضم حركة البضائع استيرادا وتصديرا، وتسعى الحكومات عادة من خلال السياسة الجمركية إلى التأثير في حركة تبادل السلع، فتشجع الصادرات عبر إعفاءها من كافة الرسوم والضرائب الجمركية بهدف مساعدتها على إيجاد أسواق خارجية مما ينعكس إيجابا على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وعلى زيادة موارد الدولة من القطاع الأجنبي، كما أنها تعمل من خلال السياسة الجمركية على حماية الإنتاج الوطني والصناعة الناشئة، عبر إعفاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعة المحلية، والآلات والتجهيزات الإنتاجية المستخدمة في عملية التصنيع عبر أسس وقواعد معينة، كما يتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمماثلة للإنتاج المحلي لتتمكن السلع المحلية من منافسة هذه السلع. (الحوري، 2014-2015، صفحة 142)

وتتأثر السياسة الجمركية بنظم التجارة الخارجية للدولة، وبما ترتبط به من تعاقدات واتفاقيات دولية تتضمن تيسيرات جمركية أو تخفيضات أو إعفاءات مقدمة للأطراف المتعاقدة ضمن هذه الاتفاقيات وترتكز السياسة الجمركية أساسا على الإدارة الجمركية والنظم والتشريعات الجمركية والتعريفة الجمركية التي تعد من أهم مكونات السياسة الجمركية.

ومما سبق يمكن أن نستنتج تعريف السياسة الجمركية بأنه ذلك الفن الجمركي ذو الأبعاد التنظيمية والتشريعية لإدارة الجمارك الذي يشمل نظام التعريفة القيمة، أو النوعية للجمركية لتوفير إيرادات جبائية لخزينة الدولة لتقابل بها نفقاتها.

المطلب الثاني: أهداف و أهمية السياسة الجبائية الجمركية

تُعَدّ السياسة الجبائية الجمركية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة. فهي أداة فعالة لتنظيم التجارة، وتحصيل الإيرادات، وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة غير العادلة .

وتكمن أهمية هذه السياسة في دورها المحوري في دعم الميزانية العامة للدولة، وتحفيز الاستثمار، وضبط النشاط الاقتصادي عبر آليات الضبط الضريبي والجمركي. كما تهدف إلى تحقيق التوازن بين تشجيع التجارة الخارجية من جهة، وحماية المصالح الوطنية من جهة أخرى، مما يسهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر استقراراً وتنافسية.

أولا: أهداف السياسة الجبائية الجمركية

تلعب السياسة الجبائية الجمركية دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين تحفيز النشاط الاقتصادي وحماية الموارد الوطنية. فهي تهدف إلى تعزيز الإيرادات العامة، وتشجيع الاستثمار، وحماية الصناعة المحلية من المنافسة غير العادلة، إضافةً إلى تسهيل التجارة الدولية وفقًا للمعايير والتشريعات المعتمدة. كما تسهم هذه السياسة في تحقيق العدالة الضريبية وضمان الامتثال للقوانين، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة وفيما يلي نذكر أهم أهداف السياسة الجبائية الجمركية:

- أهداف ضريبية: تعرضها الدولة لتغذية خزينتها بالحصول على المزيد من الأموال لتمويل النفقات وبالتالي المساهمة في رفع إيرادات خزينة الدولة.
- أهداف تشجيعية : وذلك بفرض الضريبة بمعدلات منخفضة لتشجيع نشاط اقتصادي معين أو للحصول على مواد و سلع ذات أهمية للمجتمع بسعر معقول وفي متناول الجميع والمساهمة في مراقبة الأنشطة التجارية لمنع غير المشروع منها وفقا للتشريعات السارية المفعول.
- أهداف حمائية : تفرض على مستوردات معينة من البضائع و السلع بمعدلات مرتفعة نسبيا قصد حماية مثيلاتها من الإنتاج المحلي و هي وسيلة جيدة لدفع المنتوج الوطني للمزيد من الإنتاج وتشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة كذلك من خلال مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائط النقل العابرة للحدود ومكافحة التهريب كذلك المساهمة في حماية المجتمع المحلي والبيئة من المواد الخطرة
- أهداف دولية: تفرضها الدولة على البضائع المستوردة من دول تربط بها الدولة الجزائرية باتفاقيات أو قرارات خاصة تمنح بموجبها إعفاء جزئيا أو كليا من الضرائب الجمركية و ذلك لتسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول (يوسف أ.، 2022، صفحة 56)

ثانيا: أهمية السياسة الجبائية الجمركية

تعد السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة التجارية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وهي ترتكز على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والتعريفة الجمركية، وتزداد أهمية هذه المسألة على تسارع وتيرة التطورات والتغيرات الجارية على الساحة العالمية خاصة منها التغيرات في أسعار المحروقات (عمار و بوعلام، 2018، صفحة 248)

و فيما يلي نبين أهمية السياسة الجبائية الجمركية:

- **تنظيم الاستيراد والتصدير:** تساهم الرسوم الجمركية في ضبط حركة السلع عبر الحدود إما بتشجيعها عبر التخفيضات الجمركية أو الحد منها بفرض رسوم مرتفعة، وذلك لدعم الاقتصاد المحلي.
- **تعزيز الإيرادات العامة:** تُعتبر الضرائب الجمركية مصدرًا أساسيًا لتمويل الخزينة العامة مما يساعد الحكومات في تمويل المشاريع التنموية والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.
- **حماية الصناعات الوطنية:** تسهم الرسوم الجمركية في حماية المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية، مما يعزز نمو القطاعات الصناعية والزراعية داخل البلاد.
- **ضبط الأسواق المحلية:** تساعد السياسة الجمركية في تحقيق توازن السوق، من خلال الحد من تدفق المنتجات الأجنبية التي قد تؤثر على استقرار الأسعار والطلب المحلي.
- **تحسين الميزان التجاري** :من خلال التحكم في الرسوم الجمركية، يمكن للدول تقليل العجز التجاري وتعزيز صادراتها، مما يساهم في تحقيق توازن اقتصادي على المستوى الدولي.
- **منع دخول السلع غير المرغوبة** :تتيح هذه السياسة للحكومات حظر استيراد المنتجات غير المطابقة للمعايير الصحية أو البيئية، مما يحمي صحة المواطنين ويحافظ على البيئة.
- **تحقيق أهداف تنموية واجتماعية** :يمكن أن تُستخدم السياسة الجمركية كأداة لتشجيع استهلاك المنتجات المستدامة والحد من تداول السلع الضارة، مثل التبغ والكحول، عبر فرض ضرائب مرتفعة عليها. (عرابي، 2023، صفحة 987)

من خلال ما سبق نستنتج أن أهمية السياسة الجبائية الجمركية تكمن في أنها أحد أهم السياسة التجارية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية بالبلاد، وهي ترتكز على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والتعريفة الجمركية وتزداد أهمية هذه المسألة على تسارع وتيرة التطورات والتغيرات الجارية على الساحة العالمية.

المطلب الثالث: أدوات السياسة الجبائية الجمركية

أدوات السياسة الجبائية الجمركية هي الآليات التي تعتمدها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية والتحكم في الموارد المالية المرتبطة بها، بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي وتعزيز التنمية. تُستخدم هذه الأدوات لتوجيه حركة الاستيراد والتصدير، دعم الصناعات المحلية، ضبط الأسعار وزيادة الإيرادات العامة. كما تسهم في حماية الأسواق الوطنية، تحسين القدرة

التنافسية، والتحكم في العجز أو الفائض التجاري وفق الأهداف الاستراتيجية للدولة ، هذه الأدوات تتمثل فيمايلي:

أولا: الرسوم الجمركية (التعريفات الجمركية) :

وهي ضرائب تفرض على السلع التي تستوردها دولة من أخرى، وتستخدم عدة دول التعريفة الجمركية لحماية صناعتها من المنافسة الأجنبية. وتُوفّر التعريفة الحماية عن طريق رفع أسعار السلع المستوردة.

وهكذا فإن التعريفة الجمركية تشجع المنشآت المحلية على زيادة إنتاجها، ويضطر المستهلكون لدفع أسعار أعلى إذا رغبوا في السلع المستوردة. والتعريفة الجمركية على الصادرات تستخدم أحيانًا في بعض الدول لزيادة إيرادات الحكومة كما قد تستخدم دولة ما التعريفة الجمركية للتأثير أو للاحتجاج على سياسات اقتصادية أو سياسية لبعض الدول الأخرى. (الحريري، المهاين، و الخطيب، 2006، صفحة 35)

أ)**الرسوم على الواردات:** هي مبالغ مالية تفرضها الدولة على السلع المستوردة عند دخولها إلى أراضيها، وتختلف حسب نوع السلعة وقيمتها من أهدافها:

- **حماية الصناعات المحلية:** فرض رسوم عالية على المنتجات المستوردة يجعلها أغلى من المنتجات المحلية، مما يعزز المنافسة لصالح المنتجين المحليين.
- **زيادة إيرادات الدولة:** تستخدم الحكومات الرسوم الجمركية كمصدر دخل لتمويل الميزانية العامة.

أنواعها:

- **رسوم جمركية نسبية :**تحتسب كنسبة مئوية من قيمة السلعة (مثلاً 10% من قيمة السيارة المستوردة).
- **رسوم جمركية محددة :**تُفرض بمبلغ ثابت على كل وحدة مستوردة (مثلاً 50 دولارًا/طن من القمح المستورد).
- **رسوم جمركية تصاعدية :**تزيد النسبة كلما زادت كمية أو قيمة الواردات. (حميد ع.، 2012، صفحة 160)

ب) **الرسوم على الصادرات:** هي ضرائب تفرضها الدولة على السلع المصدّرة للخارج، وتُستخدم في حالات معينة مثل:

- **الحفاظ على الموارد الطبيعية** :بعض الدول تفرض ضرائب على تصدير المواد الخام مثل المعادن والبترول لتشجيع تصنيعها محليًا بدلاً من بيعها للخارج.
- **ضبط الأسعار في السوق المحلي** :قد تفرض الحكومات رسومًا على تصدير بعض المنتجات (مثل القمح) لضمان توفرها بأسعار معقولة في السوق المحلي. (جيلالي، 2019، صفحة 246)

ثانيا: الحوافز والإعفاءات الجمركية:

هي تسهيلات تمنحها الدولة للمستثمرين أو الصناعات الاستراتيجية لتشجيع الإنتاج والاستثمار من أشكالها:

- **إعفاءات ضريبية على المواد الأولية المستوردة للصناعة** :تُعفى المصانع من دفع رسوم جمركية على المواد التي تستخدمها في إنتاج السلع محليًا.
- **المناطق الحرة** :مناطق صناعية وتجارية لا تخضع للرسوم الجمركية، مما يجذب الاستثمارات الأجنبية.
- **التحفيزات الجمركية للمشاريع الاستراتيجية** :تقدم بعض الدول إعفاءات للقطاعات المهمة مثل الطاقة، السياحة، والصناعة الثقيلة. (فليج، 2004، صفحة 139 140)

ثالثا: القيود غير الجمركية :

هي أدوات تنظيمية تستخدمها الدولة للحد من الاستيراد أو التصدير دون فرض رسوم مباشرة و تتمثل في :

أ. **نظام الحصص (الكوتا):** تضع الدولة حدًا أقصى لكمية معينة من السلع التي يمكن استيرادها أو تصديرها خلال فترة زمنية محددة و الهدف منها

- حماية المنتجين المحليين من الإغراق بالمنتجات الأجنبية.
- التحكم في التبادل التجاري مع الدول الأخرى.

ب. **إجراءات المراقبة والفحص:** تشمل فرض معايير جودة وصحة صارمة على المنتجات المستوردة لضمان مطابقتها للمواصفات المحلية و تهدف إلى:

- حماية المستهلكين من المنتجات الرديئة أو الخطرة.
- الحد من المنافسة غير العادلة للمنتجات المستوردة ذات الجودة المنخفضة.

ت. **التراخيص والتصاريح:** تفرض بعض الدول الحصول على إذن مسبق لاستيراد أو تصدير سلع معينة، خاصة إذا كانت تؤثر على الأمن القومي أو الاقتصاد. (لموشي، 2018، صفحة 10)

رابعا: الاتفاقيات الجمركية والتجارية

هي اتفاقيات تُبرم بين الدول لتسهيل التبادل التجاري وخفض أو إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الموقعة عليها و من أنواعها:

- **اتفاقيات التجارة الحرة** :مثل اتفاقية الاتحاد الأوروبي، والتي تسمح بتبادل السلع دون رسوم جمركية بين الدول الأعضاء.
- **الاتحاد الجمركي** :مجموعة من الدول التي تتبنى سياسة جمركية موحدة تجاه الدول الأخرى، مثل الاتحاد الجمركي لدول الخليج.

خامسا: السياسات الضريبية على التجارة

تفرض الدول ضرائب داخلية على المنتجات المستوردة، مما يؤثر على أسعارها ويحد من استهلاك بعض السلع.

أ. **ضريبة القيمة المضافة(TVA) :**هي ضريبة تُفرض على معظم المنتجات والخدمات، وتشمل أيضًا المنتجات المستوردة، مما يزيد من أسعارها.

ب. الضرائب الانتقائية: هي ضرائب تفرضها الدولة على بعض المنتجات التي ترى أنها قد تضر بالصحة أو البيئة مثل:

- ضرائب على التبغ والمشروبات الغازية للحد من استهلاكها.
- ضرائب على السيارات الفاخرة لتوليد إيرادات إضافية من السلع غير الضرورية.

(للضرائب، 2023)

تستخدم الدول أدوات السياسة الجبائية الجمركية لتنظيم الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار المحلي، وحماية الصناعات الوطنية، وزيادة الإيرادات. وتتنوع هذه الأدوات بين الضرائب المباشرة، والإعفاءات، والقيود غير الجمركية، والاتفاقيات التجارية، حسب الأهداف الاقتصادية لكل دولة.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس طبيعة العلاقات التجارية للدولة مع بقية دول العالم، حيث يُمثل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات خلال فترة زمنية معينة. ويُعدّ هذا الميزان مقياسًا حيويًا لمدى قوة الاقتصاد وقدرته على تحقيق فائض تجاري يعزز النمو الاقتصادي، أو العكس في حالة العجز التجاري، الذي قد يؤدي إلى ضغوط على العملة المحلية وزيادة المديونية الخارجية.

وتنبع أهمية الميزان التجاري من كونه يؤثر بشكل مباشر على مختلف المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى التوظيف، وسعر الصرف، كما أنه يعكس فعالية السياسات الاقتصادية والتجارية للدولة. فالدول التي تتمتع بفائض تجاري تكون غالبًا أكثر استقرارًا من الناحية الاقتصادية، حيث تحقق تدفقات نقدية إيجابية تدعم احتياطاتها من النقد الأجنبي، بينما تواجه الدول التي تعاني من عجز تجاري تحديات في تمويل وارداتها والمحافظة على استقرار أسعار الصرف.

سيتناول هذا المبحث المفاهيم العامة المتعلقة بالميزان التجاري من خلال ثلاثة مطالب رئيسية. إذ يخصص المطلب الأول في تعريف الميزان التجاري وأهميته، بينما يتناول المطلب الثاني مكوناته من صادرات وواردات، وأخيرًا يستعرض المطلب الثالث العوامل المؤثرة عليه، والتي تلعب دورًا جوهريًا في تحديد اتجاهاته وتأثيره على الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تعريف وأهمية الميزان التجاري

يعدّ الميزان التجاري أحد المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تعكس الفرق بين قيمة الصادرات والواردات لدولة معينة خلال فترة زمنية محددة. فهو يعبر عن مدى قوة النشاط التجاري للدولة ومدى قدرتها على تحقيق فائض تجاري أو معاناتها من عجز تجاري.

أولا: تعريف الميزان التجاري

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد حيث يمكن تعريف على أنه رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات،

وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا. (يونس، 2007، صفحة 181)

كما يعرف على أنه هو الفرق بين قيمة واردات البلد وقيمة صادراتها لفترة معينة وهو يكون فائضًا إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات، أو عجزا في الحالة المعاكسة. يتشكل الميزان التجاري من عناصر منظورة حركة السلع وعناصر غير منظورة ويصعب قياسها فور وقوعها تبادل الخدمات، عوائد الاستثمارات الخارجية، وتحويلات المغتربين في الخارج أو المقيمين الأجانب. (الاقتصادية ل.، 2022، صفحة 191).

يُعد الميزان التجاري الفارق بين قيمة صادرات الدولة وواراداتها من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، وغالبًا ما تكون هذه الفترة ثلاثة أشهر. يُستخدم هذا المؤشر لتقييم العلاقة بين الصادرات والواردات، ويُعبر عنه بالمعادلة التالية :

رصيد الميزان التجاري = إجمالي الصادرات (X) -إجمالي الواردات(Y) (جوارتني و ريجاد، 1999، صفحة 543)

ويُعتبر الميزان التجاري أحد العناصر الأساسية في ميزان المدفوعات للدولة، كما يُعرف أحيانًا باسم الميزان التجاري الدولي. إذا تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الواردات، يكون الميزان التجاري إيجابيًا، ويُعرف بـالفائض التجاري. أما إذا كانت الواردات تفوق الصادرات، يكون الميزان التجاري سلبيًا، ويُطلق عليه العجز التجاري. ومع ذلك، لا يُنظر دائمًا إلى العجز التجاري على أنه أمر سلبي، حيث قد يكون جزءًا طبيعيًا من الدورة الاقتصادية. لكن في الدول الفقيرة التي تعتمد على الاستثمارات الأجنبية لدعم نموها الاقتصادي، يمكن أن يمثل العجز التجاري تحديًا كبيرًا. (الناصر، 2006، صفحة 387)

و من خلال ما سبق يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه الحساب الذي تسجل فيه كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات من دولة الى دولة أخرى، ويمكن أن يكون في حالة عجز أو فائض.

ثانيا: أهمية الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري أحد المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تعكس طبيعة الأداء الاقتصادي للدولة ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات. فهو يُظهر حجم المبادلات التجارية بين الدولة وبقية دول العالم، مما يجعله أحد العوامل الرئيسية التي تحدد مدى قوة الاقتصاد واستدامته. وتبرز أهمية الميزان التجاري من عدة جوانب رئيسية:

أ. مؤشر على الأداء الاقتصادي للدولة

يُعتبر الميزان التجاري مرآة تعكس الحالة الاقتصادية للدولة، حيث يوضح مدى قدرة القطاعات الإنتاجية على تلبية احتياجات السوق المحلي والتوسع نحو الأسواق الخارجية. الفائض التجاري يدل على اقتصاد قوي يتمتع بقدرة إنتاجية عالية، في حين أن العجز يشير إلى وجود خلل في الإنتاج المحلي، مما يفرض على الدولة الاعتماد على الاستيراد لتغطية حاجاتها الأساسية. (سالم، 2023)

ب. تأثيره على قيمة العملة والاستقرار النقدي

يؤثر الميزان التجاري بشكل مباشر على سعر الصرف وقيمة العملة الوطنية. عندما تحقق الدولة فائضًا تجاريًا، يزداد الطلب على عملتها الوطنية من قبل الدول الأخرى التي تحتاج إلى شرائها لدفع ثمن الصادرات، مما يعزز قيمتها في الأسواق المالية. وعلى العكس، يؤدي العجز التجاري إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية بسبب ارتفاع قيمة الواردات مقارنة بالصادرات مما يؤدي إلى تراجع قيمة العملة الوطنية ويؤثر على القوة الشرائية للمواطنين. (فليج، 2004، صفحة 139 140)

ت. دوره في توجيه السياسات الاقتصادية

يساعد الميزان التجاري صناع القرار في تحديد الاستراتيجيات الاقتصادية المناسبة لتحقيق الاستقرار والنمو. فإذا كان هناك عجز مستمر، تلجأ الحكومات إلى اتخاذ تدابير مثل فرض رسوم جمركية على بعض الواردات، أو تقديم حوافز للمصدرين، أو دعم القطاعات الإنتاجية المحلية لزيادة قدرتها التنافسية. كما يمكن أن تعتمد سياسات نقدية ومالية تهدف إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار في القطاعات التي تسهم في تعزيز الصادرات. (سالم، 2023)

ث. قياس مستوى القدرة التنافسية للدولة عالميًا

يعكس الميزان التجاري مدى قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية. الفائض التجاري يدل على أن السلع والخدمات المحلية تتمتع بجودة عالية وأسعار تنافسية تجعلها مطلوبة في الأسواق الخارجية. أما العجز التجاري، فقد يشير إلى أن المنتجات المحلية تعاني من مشكلات مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو تدني الجودة، أو ضعف الابتكار، مما يقلل من جاذبيتها مقارنة بالمنتجات المستوردة.

ج. التأثير على الاحتياطي النقدي والاستقرار المالي

الميزان التجاري يؤثر بشكل مباشر على احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي. فكلما زادت الصادرات مقارنة بالواردات، ارتفعت عائدات الدولة من العملات الأجنبية، مما يوفر لها قدرة مالية أكبر على مواجهة الأزمات الاقتصادية وسداد التزاماتها الخارجية. في المقابل، يؤدي العجز المستمر في الميزان التجاري إلى تآكل الاحتياطيات النقدية، مما يضع الدولة أمام تحديات اقتصادية قد تتطلب اللجوء إلى القروض الخارجية أو فرض سياسات تقشفية. (فليج، 2004، صفحة 139 140)

ح. علاقته بالنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل

الميزان التجاري يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالناتج المحلي الإجمالي، حيث إن زيادة الصادرات تعني ارتفاع الطلب على المنتجات المحلية، مما يؤدي إلى تحفيز الإنتاج وخلق المزيد من فرص العمل. أما إذا كانت الواردات تفوق الصادرات بشكل كبير، فقد يؤدي ذلك إلى تراجع النشاط الصناعي المحلي، مما يحد من فرص التوظيف ويسبب تباطؤ النمو الاقتصادي. (سالم، 2023)

خ. الميزان التجاري كأداة تحليلية وتخطيطية

بالنظر إلى أهمية الميزان التجاري، تعتمد الحكومات والمؤسسات الاقتصادية عليه في تحليل الاتجاهات الاقتصادية واتخاذ قرارات استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي والنمو المستدام. كما أنه يُستخدم في تقييم العلاقات التجارية بين الدول، حيث يؤثر بشكل مباشر على سياسات الاتفاقيات التجارية والتكتلات الاقتصادية .(فليج، 2004، صفحة 139 140)

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الميزان التجاري يعد مؤشرًا حاسمًا في قياس قوة الاقتصاد الوطني، حيث يؤثر على الاستقرار النقدي، والسياسات الاقتصادية، والتنافسية الدولية، والنمو الاقتصادي. ولذلك، تعمل الدول على تحقيق التوازن في ميزانها التجاري من خلال تعزيز الصادرات، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتحسين كفاءة القطاعات الإنتاجية لضمان استقرار اقتصادي مستدام.

المطلب الثاني:مكونات الميزان التجاري

يتمثل الميزان التجاري في الفرق بين قيمة الصادرات والواردات، وهو مؤشر مهم لقياس الأداء الاقتصادي للدولة. وللتعرف على مكوناته، يجب توضيح مفهوم كل من الصادرات والواردات حيث تشمل جميع السلع والخدمات التي يتم بيعها أو شراؤها بين الدول.

أولا: الصادرات

تعرف الصادرات بأنها الجزء من الناتج المحلي الذي يتم بيعه إلى الخارج، أي أنها تمثل الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية. (صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، 2000، صفحة 130) وتشمل الصادرات مختلف السلع والخدمات والأصول الرأسمالية التي تنتقل من الدولة المنتجة إلى الأسواق الخارجية، سواء في صورة منتجات مادية أو خدمات أو استثمارات رأسمالية ويتكون هيكل الصادرات من جانبين رئيسيين:

1. **التركيب السلعي للصادرات**: يشير إلى تنوع المنتجات المصدرة ومدى توزيع أهميتها النسبية بين مختلف السلع. كلما زاد تنوع الصادرات، كان ذلك مؤشرًا على تطور البنية الإنتاجية للدولة، مما يقلل من المخاطر الاقتصادية المرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية. أما في حال تركز الصادرات في عدد محدود من السلع، فإن ذلك يعكس ضعف الهيكل الإنتاجي وزيادة الاعتماد على مصادر دخل محدودة. (علي، 2011)

2. **التوزيع الجغرافي للصادرات**: يعبر عن مدى انتشار الصادرات في الأسواق العالمية. إذا كانت الصادرات موجهة إلى عدد قليل من الدول، فقد يشير ذلك إلى تبعية الاقتصاد القومي لهذه الأسواق، مما قد يؤدي إلى مخاطر اقتصادية في حال حدوث أي اضطرابات في تلك الأسواق. أما إذا كانت الصادرات موزعة على نطاق واسع، فإن ذلك يقلل من المخاطر ويعزز الاستقرار الاقتصادي. (عويقات، 1197، صفحة 288)

ثانيا: الواردات

تشير الواردات إلى السلع والخدمات التي يتم شراؤها من الخارج لاستهلاكها داخل الدولة حيث يتم دفع قيمتها إلى الدول المنتجة. وتشمل جميع السلع والخدمات التي يوفرها غير المقيمين لسكان الدولة مقابل ثمن معين.

وتؤثر الواردات بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي، حيث تؤدي الزيادة المفرطة في الواردات إلى تقليل الطلب على المنتجات المحلية، مما قد يؤثر سلبًا على الإنتاج الوطني (صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، 2000، صفحة 131).

وبالتالي، يتم خصم قيمة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي، لأنها تعبر عن إنفاق يذهب إلى خارج الدولة بدلًا من تعزيز الاقتصاد المحلي، كما يعتبر تحليل الهيكل السلعي للواردات مهم لفهم طبيعة الاقتصاد الوطني ومدى ارتباطه بالأسواق الخارجية. كما يعكس توجهات السياسات الاقتصادية للدولة في التعامل مع قضايا التنمية والتبعية الاقتصادية . (عريقات، 1997، صفحة 288)

ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات في الحسابات القومية، حيث تُدرج الصادرات في الحساب الدائن لأنها تمثل تدفقات نقدية داخلة، بينما تسجل الواردات في الحساب المدين لأنها تدفقات نقدية خارجة. (القصاص، 2010، صفحة 2018)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الميزات التجاري للدولة، ومن أبرزها ما يلي:

أولا : التضخم

هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. عندما يرتفع معدل التضخم في دولة معينة، تصبح أسعار السلع والخدمات المنتجة محليًا أعلى نسبيًا مقارنة بالأسواق الخارجية. وهذا يؤدي إلى:

أ. انخفاض الصادرات: بسبب ارتفاع الأسعار المحلية، تصبح المنتجات المحلية أقل قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، ما يؤدي إلى تراجع الطلب الأجنبي عليها.

ب. زيادة الواردات: مع ارتفاع الأسعار داخل الدولة، يصبح شراء المنتجات المستوردة أكثر جاذبية، خاصة إذا كانت أرخص من المنتجات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الواردات.

ت. اتساع العجز في الميزان التجاري: عندما تفوق قيمة الواردات قيمة الصادرات، يؤدي ذلك إلى عجز تجاري، مما يؤثر على الاقتصاد المحلي. (حجار، 2003، صفحة 64)

ثانيا : معدل نمو الناتج المحلي

و هو إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل بلد معين خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما يتم قياسه سنويًا. وله تأثير كبير على الميزان التجاري من خلال :

أ. زيادة الطلب على الواردات عند ارتفاع الدخل القومي: عندما ينمو الناتج المحلي الإجمالي، يزداد الدخل الفردي، مما يؤدي إلى زيادة استهلاك الأفراد والشركات. وبما أن بعض السلع والخدمات يتم استيرادها، فإن الطلب على الواردات يزداد.

ب. تحسن الصادرات إذا تزامن النمو مع زيادة الإنتاجية: إذا كان نمو الناتج المحلي مرتبطًا بزيادة الإنتاجية وتحسن الجودة، فقد يؤدي ذلك إلى تعزيز الصادرات، خاصة إذا كانت المنتجات المحلية تنافسية في الأسواق العالمية.

ت. تراجع الواردات في فترات الركود الاقتصادي: عند انخفاض الدخل القومي، يتراجع الاستهلاك والاستيراد، ما قد يحسن الميزان التجاري في بعض الحالات إذا انخفضت الواردات بشكل أكبر من تراجع الصادرات. (السعيد، 2007، صفحة 64)

ثالثا : أسعار الفائدة

تمثل التكلفة التي يدفعها الأفراد والشركات للاقتراض، كما تعكس العائد على الادخار والاستثمار. وتؤثر على الميزان التجاري بعدة طرق:

أ. ارتفاع أسعار الفائدة يجذب رؤوس الأموال الأجنبية: عندما ترفع الدولة أسعار الفائدة، يصبح الاستثمار في أسواقها المالية أكثر جاذبية، مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها. هذا قد يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، مما يجعل الصادرات أقل تنافسية ويزيد من الواردات. (حجار، 2003، صفحة 64)

ب. انخفاض أسعار الفائدة يقلل من جاذبية الاستثمار الأجنبي: إذا انخفضت أسعار الفائدة، فقد يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال من البلاد، مما يضعف العملة المحلية ويجعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة، في حين ترتفع تكلفة الواردات .

ت. تأثير أسعار الفائدة على الإنتاج المحلي: عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة، تصبح تكاليف الاقتراض أقل، ما يشجع الشركات على الاستثمار والتوسع، مما قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج والصادرات. أما في حال ارتفاع أسعار الفائدة، فقد يؤدي ذلك إلى تقليل الاستثمارات المحلية، مما يضعف الإنتاج ويؤثر على الصادرات. (حجار، 2003، صفحة 64)

رابعا : سعر الصرف

هو قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية، وله تأثير مباشر على التجارة الخارجية من خلال :

أ. رفع قيمة العملة يقلل من الصادرات ويزيد من الواردات: عندما ترتفع قيمة العملة المحلية، تصبح السلع المحلية أكثر تكلفة بالنسبة للدول الأخرى، مما يقلل الطلب على الصادرات. وفي الوقت نفسه، تصبح السلع الأجنبية أرخص بالنسبة للسوق المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الواردات. (السعيد، 2007، صفحة 64)

ب. خفض قيمة العملة يعزز الصادرات ويقلل الواردات: عند انخفاض سعر الصرف، تصبح السلع المحلية أرخص بالنسبة للأسواق الخارجية، مما يزيد الطلب عليها. وفي المقابل، ترتفع تكلفة السلع المستوردة، مما قد يدفع المستهلكين والشركات إلى تقليل استيرادها لصالح المنتجات المحلية.

ت. التأثير على الميزان التجاري: إذا كان سعر الصرف مرتفعًا جدًا، فقد يؤدي ذلك إلى عجز تجاري بسبب ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات. أما إذا انخفض سعر الصرف بشكل مفرط، فقد يؤدي ذلك إلى ضغوط تضخمية نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما قد يكون له آثار سلبية أخرى على الاقتصاد. (صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، 2000، صفحة 130)

خامسا : سعر برميل النفط

يعتبر من أهم السلع في الاقتصاد العالمي، وتؤثر أسعاره على الميزان التجاري خاصة في الدول المصدرة والمستوردة للنفط .

أ. بالنسبة للدول المصدرة: ارتفاع سعر النفط يزيد الإيرادات من الصادرات، مما يحسن الميزان التجاري، بينما انخفاض الأسعار يؤدي إلى عجز تجاري. (لخديمي، 2011، صفحة 10)

ب. بالنسبة للدول المستوردة: ارتفاع أسعار النفط يزيد من فاتورة الواردات، مما قد يؤدي إلى عجز تجاري، في حين أن انخفاض الأسعار يحسن الميزان التجاري. (سعدي، 2012، صفحة 114)

سادسا : المديونية الخارجية

تمثل الديون الخارجية الأموال التي تقترضها الدولة من الخارج، ولها تأثير كبير على الميزان التجاري من خلال:

أ. خدمة الديون: تسديد الفوائد وأقساط القروض يؤدي إلى تدفقات نقدية خارجة، مما يزيد العجز التجاري إذا لم يتم تعويضه بزيادة الصادرات.

ب. تأثير الدين على العملة المحلية: إذا زادت الديون بشكل مفرط، قد يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة، مما قد يحسن الصادرات لكنه يرفع تكلفة الواردات. (الجزائري، 2010، صفحة 51)

سابعا : الاحتياطات الدولية

وتشمل العملات الأجنبية، الذهب، وحقوق السحب الخاصة وتؤثر على الميزان التجاري من خلال:

أ. زيادة الاحتياطات تمنح الدولة القدرة على تثبيت سعر الصرف، مما قد يساعد في الحفاظ على استقرار التجارة الخارجية.

ب. انخفاض الاحتياطات قد يؤدي إلى ضعف العملة المحلية، مما قد يزيد الصادرات لكنه يجعل الاستيراد أكثر تكلفة .

ت. استخدام الاحتياطات في سداد الديون الخارجية يمكن أن يقلل العجز التجاري مؤقتًا، لكنه قد يؤثر على الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. (الغايش، 2021، صفحة 260)

ثامنا : النمو السكاني

يؤثر النمو السكاني على الطلب الكلي في الاقتصاد، مما ينعكس على الميزان التجاري عبر:

أ. زيادة عدد السكان تعني زيادة الاستهلاك، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الواردات إذا لم تتمكن الدولة من تلبية الطلب المحلي. (الغايش، 2021، صفحة 260)

ب. إذا ترافق النمو السكاني مع زيادة الإنتاجية، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات وتحسين الميزان التجاري.

ث. ارتفاع عدد السكان مع ضعف النمو الاقتصادي قد يؤدي إلى زيادة العجز التجاري بسبب الاعتماد المتزايد على الواردات. (Cherif & Missi, 2021, p. 80)

ومما سبق، نستنتج أن هذه العوامل مجتمعة تؤثر على الميزان التجاري بطرق مختلفة وقد يكون التأثير إيجابيًا أو سلبيًا بحسب الظروف الاقتصادية والسياسات المتبعة. ولتحقيق ميزان تجاري متوازن أو فائض، تحاول الدول التحكم في هذه العوامل من خلال السياسات النقدية والمالية، وتشجيع الإنتاج المحلي، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات.

المبحث الثالث:تطور السياسة الجمركية في الجزائر

يتناول هذا المبحث تطور السياسة الجمركية في الجزائر منذ الاستقلال وحتى الوقت الحاضر، حيث نركز على المراحل التي مرت بها السياسة الجمركية والآليات التي تم تبنيها من أجل تعزيز الاقتصاد الوطني.

ستتم معالجة الموضوع من خلال ثلاثة مطالب رئيسية. أولًا، سنقدم نبذة حول السياسة الجمركية في الجزائر، مع التعريف بأسسها وأهدافها. ثانيًا، سنعرض الإصلاحات الجمركية التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال، والتي كانت تهدف إلى تحسين النظام الجمركي وتطويره بما يتناسب مع التحديات الاقتصادية الجديدة. وأخيرًا، سنتناول في المطلب الثالث المعوقات التي تواجه السياسة الجمركية في الجزائر، والتي تؤثر على فاعليتها في تحقيق الأهداف المنشودة، مثل التحديات المتعلقة بالتنظيم والتشريعات، بالإضافة إلى تأثير العوامل الخارجية.

المطلب الأول: نبذة حول السياسات الجمركية في الجزائر

تعد السياسات الجمركية أحد العناصر الأساسية في تنظيم التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني في الجزائر. منذ الاستقلال، شهدت الجزائر العديد من التعديلات والإصلاحات في مجال السياسة الجمركية، وذلك بهدف تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وتوفير الإيرادات المالية من خلال الرسوم الجمركية. تعتمد الجزائر على نظام تعريفة جمركية محكمة تتماشى مع المعايير الدولية، خاصة مع انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وقد شملت هذه الإصلاحات تحسين الإجراءات الجمركية وتحديد القيم الجمركية بدقة لضمان التنافسية والنزاهة في التجارة الدولية.

أولا: التعريفة الجمركية

وهي قائمة أو جدول يتضمن الرسوم الجمركية المفروضة على السلع خلال فترة زمنية معينة. تشمل هذه القائمة السلع المتبادلة والتي تم تحديد حقوقها ورسومها الجمركية في عمليات الاستيراد والتصدير، وترافق التعريفة بفهرس أبجدي للمنتجات، مع اعتماد النظام المنسق، شهدت التعريفة الجمركية تنظيماً محكماً، ما سهل الاتصال بين المتعاملين الاقتصاديين. وتعتمد التعريفة على ثلاثة أسس رئيسية:

1. **المدونة الجمركية**: هي قائمة شاملة لجميع البضائع التي تدخل في التجارة الخارجية حيث يلتزم كل من الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين بها. كما توجد قائمة دولية للتعريفات الجمركية التي تعمل بها الدول الموقعة على اتفاقية بروكسل في 15 ديسمبر 1950. (محرز، 2010، صفحة 9)
2. **الضرائب والرسوم الجمركية**: يتم تحديد هذه الرسوم ضمن التعريفة الجمركية بناءً على الفارق في أسعار المنتجات المحلية بهدف حماية السوق المحلي وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.
3. **الطبيعة القانونية**: تطبق التعريفة الجمركية بعض الإصلاحات الضرورية لتسهيل عملية تحديد وضبط التجارة الخارجية وضمان تطبيقها بشكل موحد على كافة المتعاملين الاقتصاديين بغض النظر عن مكان استيرادهم.

مرت التعريفة الجمركية في الجزائر بعدة مراحل من الإصلاحات منذ الاستقلال وحتى اليوم ابتداءً من إصلاحات عام 1963، ثم التعديلات التي أُجريت في السبعينات (1970-1973) مرورًا بإصلاحات عام 1986 التي جاءت نتيجة لتدهور أسعار النفط، ثم إصلاحات التسعينات التي تزامنت مع التحولات الاقتصادية الكبرى في الجزائر، وصولاً إلى إصلاحات 1996 و1997 التي شملت تخفيضات تدريجية في الرسوم الجمركية.

وقد تواصلت هذه الإصلاحات في الأعوام 2001، 2004، 2005، و2008 في إطار المشاورات الثنائية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ، و بعدها اصلاحات 2010 2014، 2015، 2017، 2020 2022، 2023 من اجل الارتقاء بالاداء الجمركي العام وتحسين الخدمة الجمركية. (سعيد و مهدي، 2020، صفحة 333)

ثانيا: القيمة الجمركية

تعتبر القيمة الجمركية من العناصر الأساسية في التشريع الجمركي، حيث تُستخدم لتحديد الحقوق والرسوم الجمركية. هي القيمة التي يصرح بها المستورد أو المصدر لتساعد إدارة الجمارك في تحديد وعاء الرسوم الجمركية، بهدف تأمين الإيرادات المالية وحماية الاقتصاد الوطني، وفقًا للمادة السابعة من اتفاقية GATT لعام 1947، تُعرف القيمة الجمركية بأنها "القيمة المتعامل بها، أي الثمن المدفوع أو الذي سيدفع فعلاً عن البضاعة المتداولة، حيث يجب أن ترتكز التعريفات الجمركية على أسس عامة وخاصة (العلاء، 2012)

1. **الأسس العامة**

أ. يجب أن تكون عملية التقييم بسيطة وعادلة وسهلة التطبيق.

ب.أن تكون مفهومة لجميع الأطراف المعنية (المستورد، المصدر، الجمارك).

ت.يجب ألا تعيق عملية الجمركة، مع ضمان المنافسة النزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين.

ث.ضرورة تقليص الإجراءات الإدارية وتوفير السرعة في المعاملات.

2. **الأسس الخاصة**

أ. ينبغي أن تكون القواعد المتعلقة بالقيمة ثابتة وواضحة ومتاحة لجميع المتعاملين الاقتصاديين. (سعيد و مهدي، 2020، صفحة 333)

ب.يجب أن تكون القيمة الجمركية فعلية وقائمة على أسس واقعية، دون الاعتماد على تقديرات عشوائية.

ت.يجب احترام التسلسل المحدد لتحديد القيمة بما يضمن التوافق بين المستورد وإدارة الجمارك.

ث.استخدام المستندات التجارية المتاحة وقواعد المحاسبة التحليلية. (محرز، 2010، صفحة 9)

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن الجزائر عند انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، تم اعتماد المادة السابعة من اتفاقيةGATT وهو ما أدى إلى تقليص الإيرادات الجمركية بنحو 4% في بعض الدراسات مقارنةً بالنظام الجزافي المعتمد سابقًا. وقد تم منح الجزائر فترة انتقالية مدتها خمس سنوات لتكييف طرق التقييم الجمركي بما يتماشى مع النظام الدولي، وذلك بهدف تجنب أي آثار سلبية محتملة نتيجة لهذا الانضمام.

المطلب الثاني: الإصلاحات الجمركية بعد الإستقلال

1. المرحلة الأولى بناء النظام الجمركي الجديد (1962 - 1970)

بعد الاستقلال في عام 1962، كان على الجزائر بناء مؤسساتها من الصفر، وكان من الضروري إنشاء نظام جمركي فعال يدعم السيادة الوطنية ويعكس توجهات الدولة الجديدة. في هذا الوقت، كانت الجزائر تسعى إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، وكان هذا يتطلب تخطيطًا محكمًا في قطاع التجارة والجمارك من خلال :

أ. تأسيس الإدارة الجمركية تم إنشاء إدارة الجمارك الجزائرية كجزء من الهياكل الحكومية الجديدة. جرى تدريب العاملين في الجمارك لمواكبة التطورات، وتم وضع اللوائح الأساسية لتنظيم العمل الجمركي. (لاشين، 2008، صفحة 284)

ب. السيطرة على الحدود: كان من أهم أولويات الجمارك في هذه المرحلة هو حماية الحدود الجزائرية من التهريب، خاصة بعد فترة الحرب التي شهدت تدفقًا غير قانوني للسلع.

ت. القوانين الجمركية: تم إصدار قوانين تهدف إلى ضبط العمليات الجمركية وتنظيم حركة البضائع عبر الحدود، مع التركيز على فرض رقابة مشددة على السلع المستوردة (بورويس، د س، صفحة 56)

2. المرحلة الثانية توسيع دور الجمارك في دعم الاقتصاد الوطني (1970 - 1980)

في السبعينات، شهدت الجزائر طفرة في إيرادات النفط التي مكنت الدولة من التوسع في المشاريع التنموية، ما استدعى تعديل العديد من السياسات بما في ذلك تلك المتعلقة بالجمارك. وكان التركيز في هذه المرحلة على تحسين آلية جمع الإيرادات الجمركية وتحقيق المزيد من السيادة الاقتصادية من خلال:

أ. تعزيز الرقابة على الصادرات والواردات تم العمل على تحسين وتطوير الرقابة الجمركية على الصادرات والواردات، حيث أصبحت الجمارك أداة رئيسية في السيطرة على تدفق السلع والمساهمة في تحقيق توازن بين القطاع العام والخاص.

ب. مكافحة التهريب مع ارتفاع أسعار النفط، زادت حركة التجارة، وزادت أيضًا محاولات التهريب. لذلك، كانت الجمارك تشدد من إجراءاتها ضد التهريب خاصة في البضائع الأساسية مثل المواد الغذائية والمحروقات.

ت. التعاون مع الدول الأخرى: بدأ التعاون مع دول عربية وأفريقية في مجال الجمارك من أجل مكافحة التهريب والتنسيق حول تنظيم حركة التجارة. (بورويس، د س، صفحة 56)

3. المرحلة الثالثة تعديل الهيكل وتطوير التشريعات الجمركية (1980 - 1990)

في هذه المرحلة، بدأت الجزائر في مواجهة تحديات اقتصادية بسبب تراجع أسعار النفط، ما دفعها إلى إعادة النظر في العديد من السياسات الاقتصادية ومنها الجمارك. كان التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي ومواكبة المتغيرات العالمية من خلال:

1. تطوير التشريعات الجمركية تم تعديل قوانين الجمارك ثم سن قانون الجمارك 98-10 المعدل والمتمم لقانون 79-07 (قانون الجمارك رقم79-07، 1979/07/21) وهدفه سد النقائص والاستجابة لنظم وطرائق العمل الجمركي الحديثة و لمواكبة التطورات في الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير.

2. تبسيط الإجراءات الجمركية تم السعي لتسهيل الإجراءات الجمركية بما يتماشى مع المعايير الدولية، حيث كانت الجمارك في الجزائر بحاجة إلى التحسين في مستوى الأداء لتفادي العراقيل الإدارية والبيروقراطية. (لاشين، 2008، صفحة 284)

3. الشفافية ومكافحة الفساد: في هذه الفترة، ظهرت بعض التجاوزات من قبل بعض الموظفين الجمركيين، ما أدى إلى بدء جهود لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية .

4. المرحلة الرابعة الإصلاحات الهيكلية ومكافحة الفساد (1990 – 2000)

شهدت الجزائر في التسعينات تراجعًا في الاقتصاد بسبب التقلبات في أسعار النفط واندلاع الأزمة الأمنية الداخلية (العشرية السوداء). هذا جعل الحكومة تسعى جاهدة لإصلاح النظام الجمركي لمواكبة هذه التحديات الاقتصادية من خلال :

أ. التحول نحو الإدارة الإلكترونية: بدأ العمل على إدخال التكنولوجيا في العمل الجمركي من خلال إنشاء نظام معلوماتي لتسهيل الإجراءات وتقليل البيروقراطية. (بورويس، د س، صفحة 56)

ب. تعزيز الرقابة على المنافذ الحدودية بسبب تزايد النشاطات غير القانونية، تم تحسين الرقابة على المعابر الحدودية بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الأخرى.

ت. محاربة الفساد: تم وضع سياسات صارمة لمكافحة الفساد داخل أجهزة الجمارك، مع التشديد على محاسبة كل من يثبت تورطه في قضايا فساد. (للجمارك، 2007-2010، صفحة 13)

كما بدأ تطبيق نظام التقييم الإداري سنة1995 حيث شمل 1571 منتوج من مجموعة الأوضاع التعريفية الكلية المقدرة بأكثر من 6000 منتوج، أي أن هذا النظام شمل ربع المنتجات المستوردة، و قد تم تكليف ثلاثة هياكل تنظيمية لإدارة وإعداد القيم المختلفة للسلع و البضائع خاصة منها السلع الكمالية والثانوية و المضرة بالمنتجات المحلية. (بورويس، د س، صفحة 56)

5. المرحلة الخامسة العولمة والتحسينات التقنية (2000 - 2010)

دخلت الجزائر في القرن الواحد والعشرين في إطار إصلاحات اقتصادية شاملة، حيث بدأت الجمارك الجزائرية بالتحول إلى جزء من منظومة العولمة الاقتصادية، وهو ما يتطلب أن تكون أكثر تنافسية من خلال:

أ. إدخال التقنيات الحديثة: في هذه المرحلة، تم إدخال أنظمة المعلومات والتقنيات الحديثة لتسريع الإجراءات الجمركية وتحسين الشفافية، مثل نظام التصريح الجمركي الإلكتروني الذي سهل على المستوردين والمصدرين المعاملات الجمركية.

ب. التعامل مع الاتفاقيات الدولية: بدأت الجزائر في توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى ومع الاتحاد الأوروبي، يتم بواسطتها تنفيذ قواعد المنشأ ومنح معاملات تفضيلية ثنائية أو متعددة منها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الاتفاقية التجارية مع الأردن، والاتفاقية التجارية مع تونس. وكان هذا يتطلب تعديل القوانين الجمركية لتواكب المعايير الدولية.

ت. تحسين أداء الجمارك: تم تحسين التدريب للعاملين في الجمارك لتكون لديهم القدرة على التعامل مع القوانين الجديدة والتكنولوجيا الحديثة. (للجمارك، 2007-2010، صفحة 13)

6. المرحلة السادسة التحديث والتوجه نحو الجمارك الذكية (2010 - 2020)

منذ 2010 كان الاقتصاد الجزائري يواجه تحديات جديدة مثل انخفاض أسعار النفط، ما استدعى تسريع التحول الرقمي للجمارك لمواكبة التحديات العالمية وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة من خلال:

أ. الجمارك الذكية: تم التركيز على الرقمنة الكاملة للإجراءات الجمركية، بما في ذلك تطوير الأنظمة التي تتيح للمتعاملين التجاريين تقديم الوثائق والمعلومات الجمركية عبر الإنترنت.

ب. زيادة الشفافية: تم تعزيز الشفافية في إجراءات الجمارك من خلال تقنيات المراقبة والتدقيق الالكتروني.

ت. مكافحة التهريب والجريمة المنظمة: تم تعزيز الجهود لمكافحة التهريب باستخدام تقنيات متقدمة مثل المراقبة عبر الأقمار الصناعية والأنظمة الذكية للكشف عن السلع المهربة. (بورويس، د س، صفحة 56)

7. المرحلة السابعة التكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية (2020 - حتى الآن)

في العقد الأخير، كان من أبرز التحديات التي تواجه الجزائر هي التذبذب في أسعار النفط والأزمة الاقتصادية العالمية. يتعين على الجزائر التكيف مع هذه التحديات لضمان استقرار الاقتصاد الوطني من خلال:

أ. إصلاحات قانونية جديدة: تم مراجعة القوانين الجمركية لتوسيع نطاق التعاون الدولي في مكافحة التهريب والاتجار غير المشروع، بالإضافة إلى تسهيل حركة التجارة عبر الحدود.

ب. التوجه نحو الاقتصاد الرقمي: تم تبني أساليب الجمارك الإلكترونية والذكية بشكل أكبر من خلال تحديث الأنظمة المعلوماتية لتقليل التكاليف وتعزيز الكفاءة.

ت. تحسين دور الجمارك في دعم الاقتصاد الوطني تم تطوير الإجراءات الجمركية بشكل يساهم في تعزيز الصادرات الوطنية ومكافحة الواردات غير المشروعة. (الأنظمة الجمركيةالاقتصادية، 2024)

من خلال ما سبق نستنتج ان الإصلاح الجمركي في الجزائر بعد الاستقلال مر بتطورات كبيرة، بداية من تأسيس النظام الجمركي الجديد وصولًا إلى التحول الرقمي والتحسينات الهيكلية لمواكبة التحديات الاقتصادية.

المطلب الثالث: معوقات السياسة الجمركية في الجزائر

تعد السياسة الجمركية والجبائية في الجزائر من الأدوات الرئيسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية للدولة، إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي تعيق فعاليتها. وفيما يلي تحليل لأبرز هذه المعوقات :

1. المشكلات التشريعية والتنظيمية: تعاني التشريعات الجمركية والجبائية في الجزائر من عدة مشكلات تشريعية تؤثر على فعاليتها، ومن أبرزها: (حسين، بن شعيب، و بومدين، 2023)

أ. كثرة التعديلات المتكررة: تعديلات قوانين المالية بشكل مستمر دون تخطيط استراتيجي يؤدي إلى عدم استقرار النظام الضريبي وارتباك في التطبيق.

ب. غموض الصياغات القانونية: بعض النصوص القانونية غير واضحة، مما يفتح المجال لتفسيرات متعددة ويخلق بيئة ملائمة للتهرب الضريبي.

ت. عدم التنسيق بين التشريعات: غياب الانسجام بين القوانين الجمركية والجبائية والسياسات الاقتصادية الأخرى يؤدي إلى تعقيد الإجراءات. (أمير و عاشوري، 2019، صفحة 80)

2.ضعف البنية التحتية التكنولوجية: يعتبر التأخر في تبني التكنولوجيا الحديثة أحد أبرز معوقات النظام الجمركي والجبائي في الجزائر، حيث يتجلى ذلك في:

أ. عدم وجود قاعدة بيانات متكاملة:يؤثر على دقة وسرعة التحصيل الضريبي ويزيد من التكاليف الإدارية.

ب. البطء في معالجة البيانات: يؤدي إلى تأخير في الإجراءات الجمركية والجبائية.

ت. تأخر تطبيق الإدارة الإلكترونية: فوت فرصة تحسين الكفاءة وتقليل الفساد. (حسين، بن شعيب، و بومدين، 2023، صفحة 167)

3.الفساد الاقتصادي والإداري: يعد الفساد من أكبر التحديات التي تواجه النظام الجمركي والجبائي في الجزائر، حيث يتجلى في:

أ. الرشوة والمحسوبية: تؤدي إلى تهرب ضريبي وعدم عدالة في توزيع العبء الضريبي.

ب. استغلال النفوذ: استخدام الوظائف العامة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة.

ت. السوق السوداء: أنشطة اقتصادية غير مشروعة لا تخضع للضرائب، مما يفقد الدولة جزءًا كبيرًا من إيراداتها. (بوعلام، 2012، صفحة 145)

4.ارتفاع مستوى الضغط الضريبي: يشكل ارتفاع الضغط الضريبي عبئًا على الأفراد والشركات، مما يؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي، من خلال

أ. الحد من الاستثمارات: ارتفاع الضرائب يقلل من حوافز الاستثمار ويحد من نمو القطاع الخاص.

ب. تأثير سلبي على القوة الشرائية: يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد، مما يؤثر على الطلب المحلي.

ت. عدم التوازن في توزيع العبء الضريبي: يزيد من الفجوة بين الشرائح الاجتماعية المختلفة. (أمير و عاشوري، 2019، صفحة 80)

5.انخفاض الوعي الجبائي: يعاني النظام الجمركي والجبائي في الجزائر من انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، مما يؤدي إلى:

أ. زيادة التهرب الضريبي: بسبب عدم فهم أهمية الضرائب ودورها في تنمية الاقتصاد.

ب. صعوبة تطبيق الإجراءات الجمركية: نتيجة عدم تعاون المكلفين بالضريبة مع الإدارة الجبائية. (مراد، 2011، صفحة 149)

6.تعقد الإجراءات الجمركية والجبائية: تتميز هذه الإجراءات في الجزائر بالتعقيد، مما يؤدي إلى:

أ. زيادة الوقت والتكلفة يؤثر على كفاءة الإدارة ويخلق بيئة غير مشجعة للاستثمار.

ب. صعوبة الوصول إلى المعلومات: يؤدي إلى تأخير في إتمام المعاملات وزيادة الأخطاء. (أمير و عاشوري، 2019، صفحة 80)

7. التهرب الضريبي: ويعد من أكبر التحديات التي تواجه النظام الجمركي والجبائي في الجزائر حيث:

أ. فقدان إيرادات كبيرة: يؤثر على قدرة الدولة على تمويل المشاريع التنموية.

ب. عدم عدالة في توزيع العبء الضريبي يزيد من الفجوة بين الشرائح الاجتماعية.

8.الاقتصاد غير الرسمي: يشكل الاقتصاد غير الرسمي تحديًا كبيرًا للنظام الجمركي والجبائي في الجزائر، حيث:

أ. أنشطة اقتصادية غير مسجلة: لا تخضع للضرائب، مما يفقد الدولة جزءًا كبيرًا من إيراداتها. (حميد ب.، 2023، صفحة 282)

ب. صعوبة الرقابة يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي والفساد

من خلال ما سبق ، نستنتج ان هذه المعوقات تشكل تحديات كبيرة أمام النظام الجمركي والجبائي في الجزائر، وتتطلب معالجتها لضمان فعالية السياسة الجمركية والجبائية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

المبحث الرابع: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري

يعد الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مدى صحة الاقتصاد الوطني وفعاليته في التفاعل مع الاقتصاد العالمي. وفي السياق الجزائري، يكتسي هذا المؤشر أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بدرجة كبيرة على صادرات المحروقات. ومنذ الاستقلال شهد الميزان التجاري الجزائري تحولات جوهرية، متأثراً بجملة من العوامل الداخلية والخارجية، من بينها السياسات الاقتصادية المتبعة، وتقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تطور الهيكل الإنتاجي الوطني.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري منذ الاستقلال، مع التركيز على أهم المراحل التي مر بها، والعوامل المؤثرة فيه، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو حتى قانونية. كما يتم التطرق إلى العلاقة الوثيقة بين السياسة الجبائية الجمركية المعتمدة في الجزائر والميزان التجاري.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري الجزائري

يعد الميزان التجاري أحد المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تعكس الأداء الاقتصادي للدول، فهو يمثل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات خلال فترة زمنية معينة، ويعكس مدى قدرة الاقتصاد على تحقيق فائض تجاري أو معاناته من عجز. وفي حالة الاقتصاد الجزائري، يكتسي الميزان التجاري أهمية خاصة نظرًا لاعتماده الكبير على صادرات المحروقات، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، خصوصًا أسعار النفط.

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024 تحولات اقتصادية وهيكلية عميقة، ترافقت مع تغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على ميزانها التجاري. ومن أبرز هذه العوامل: معدل النمو الاقتصادي الذي يعكس ديناميكية النشاط الإنتاجي ، سعر الصرف الذي يؤثر على تنافسية الصادرات وكلفة الواردات ، النمو السكاني الذي يرتبط بمستوى الطلب الداخلي ، معدلات التضخم التي تؤثر على القوة الشرائية والاستيراد ، كذلك احتياطي الصرف بالدولار الذي يوفر هامشًا من الأمان في مواجهة التقلبات وفي الاخير سعر برميل النفط الذي يظل المحدد الرئيسي لحجم الصادرات الجزائرية.

أولا : تأثير معدل النمو الاقتصادي على الميزان التجاري الجزائري

يعدّ الميزان التجاري أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعكس العلاقة بين صادرات وواردات الدولة. وفي حالة الجزائر، التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات الطاقوية، فإن توازن الميزان التجاري يتأثر بعوامل متعددة، من أهمها معدل النمو الاقتصادي المحلي وأسعار المواد الأولية في السوق العالمية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير معدل النمو الاقتصادي على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024، و فيمايلي معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 1.1: معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

الوحدة : النسبة المئوية

السنة	معدل النمو الاقتصادي	السنة	معدل النمو الاقتصادي
2000	2.2	2013	2.7
2001	2.6	2014	4.7
2002	4.7	2015	3.7
2003	6.8	2016	3.5
2004	5.22	2017	1.4
2005	5.9	2018	1.2
2006	2.7	2019	1.0
2007	3.1	2020	-5.10
2008	2.4	2021	3.40
2009	2.4	2022	3.20
2010	3.4	2023	4.1
2011	2.4	2024	4
2012	3.3		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

ولتقديم العلاقة برؤية أكثر وضوحا تم تمثيل احصائيات المتغيرين بشكل بياني كما يلي :

الشكل رقم1.1: تأثير معدل النمو الاقتصادي على الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2024)

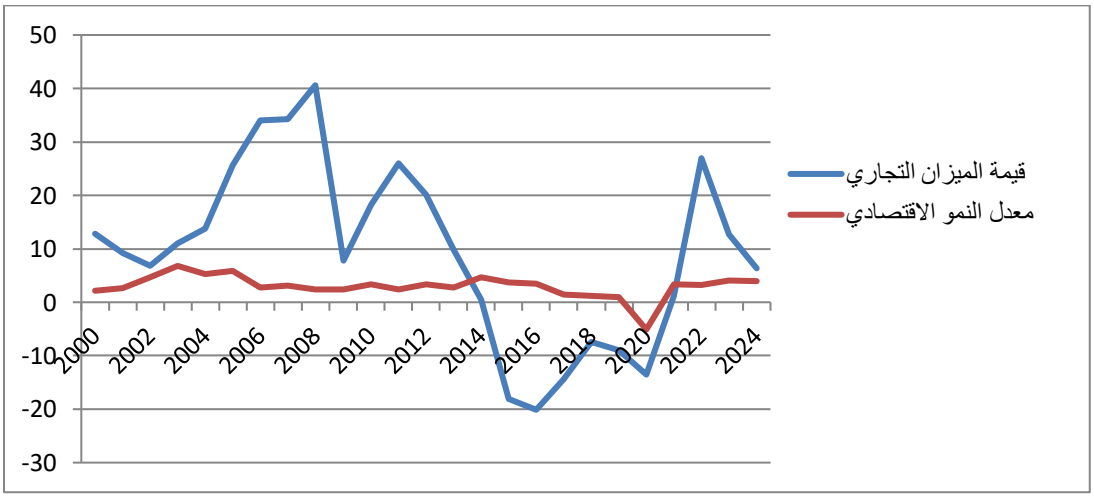

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

ومن خلال دراسة البيانات الخاصة بمعدل النمو الاقتصادي والميزان التجاري خلال الفترة من 2000 إلى 2024، يمكن ملاحظة ما يلي:

الفترة من 2000 الى 2008 :

تميزت هذه الفترة بنمو اقتصادي معتدل وفوائض تجارية كبيرة، بفضل الطفرة النفطية وارتفاع أسعار الطاقة.

حيث بلغ الفائض التجاري ذروته في 2008 (40.60 مليار دولار) رغم أن معدل النمو الاقتصادي لم يتجاوز 2.4%.

الفترة من 2009 الى 2014 :

سجلت الجزائر نمواً مستقراً نسبيًا.حيث بدأت تظهر مؤشرات تراجع في الميزان التجاري، رغم بقاء أسعار الطاقة مرتفعة نسبياً، ما يشير إلى تزايد الواردات أو تقلص نمو الصادرات.

الفترة من 2015 الى 2020 :

شهدت هذه الفترة عجزاً مستمرا في الميزان التجاري وصل إلى -20 مليار دولار سنة 2016، رغم تسجيل نمو اقتصادي إيجابي في بعض السنوات. ويعود هذا العجز إلى تدهور أسعار النفط عالمياً، ما يؤكد هشاشة الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية.

الفترة من 2021 الى 2024 :

عرفت الجزائر عودة إلى الفوائض في 2022 و2023، حيث بلغ الفائض 26.96 مليار دولار في 2022، بفضل ارتفاع أسعار النفط بعد جائحة كوفيد19، رغم أن النمو لم يتجاوز 3.2%. وفي عام 2024 ورغم تحسن النمو إلى 4%، تراجع الميزان التجاري إلى 6.3 مليار دولار، مما يبين أن العلاقة بين المؤشرين ليست بالضرورة طردية.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والميزان التجاري في الجزائر ليست علاقة مباشرة أو طردية. بل يُظهر الميزان التجاري حساسية أكبر تجاه أسعار الطاقة والصادرات النفطية، أكثر من تأثره بالنمو المحلي. النمو الاقتصادي قد يشجع الاستهلاك والاستيراد، مما قد يزيد من العجز إذا لم يترافق مع تنمية قطاع التصدير وتنويع الاقتصاد. وبالتالي، فإن تنويع القاعدة الإنتاجية وخفض التبعية للقطاع الطاقوي هو الحل الأكثر استدامة لتحقيق توازن تجاري طويل الأمد.

ثانيا: تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري

يعدّ سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية من أهم المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في التجارة الخارجية. في الجزائر، التي تعتمد على تصدير المحروقات واستيراد معظم احتياجاتها، يُعتبر سعر صرف الدينار مقابل الدولار عاملاً أساسياً في تحديد قيمة الواردات والصادرات، وبالتالي في تحديد وضع الميزان التجاري والجدول التالي يوضح لنا سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2024)

الجدول رقم 2.1: سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2024)

الوحدة : 1دولار/دينار جزائري

السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
2000	57.29	2013	78.15
2001	75.34	2014	87.90
2002	77.82	2015	107.13
2003	79.72	2016	110.52
2004	72.61	2017	110.96
2005	73.38	2018	116.63
2006	72.64	2019	119.36
2007	73.3	2020	126.82

2008	64.56	2021	135.10
2009	72.4	2022	137.22
2010	74.4	2023	134.27
2011	72.85	2024	135.65
2012	78.10		

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

ولتقديم العلاقة برؤية أكثر وضوحا تم تمثيل احصائيات المتغيرين بشكل بياني كما يلي:

الشكل رقم 2.1: تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري

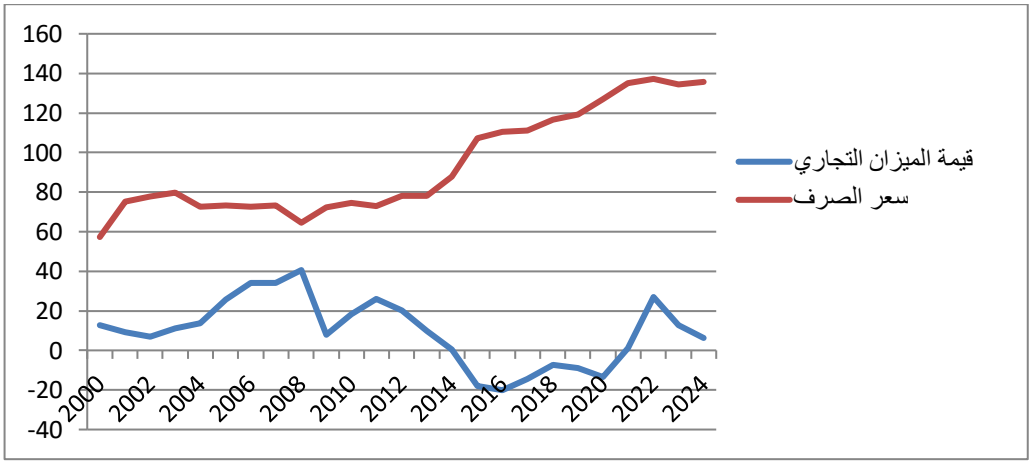

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

ومن خلال المعطيات السابقة يمكننا استنتاج تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري حيث :

الفترة من 2000 الى 2008 :

شهد الدينار استقراراً نسبياً أمام الدولار. حيث ان الميزان التجاري حقق فوائض ضخمة بفضل ارتفاع أسعار النفط.ولم يكن لتغير سعر الصرف تأثير سلبي، بل ساعد الاستقرار على تقوية الميزان التجاري.

الفترة من 2009 الى 2014 :

بداية تراجع تدريجي في قيمة الدينار يشير ذلك إلى تزايد الواردات مقابل تراجع طفيف في الصادرات، خاصة غير النفطية. مع بدايه انخفاض الفوائض التجارية لكن دون عجز.

الفترة من 2015 الى 2020 :

تدهور كبير في سعر الصرف (من107 إلى 126 دج/دولار) ادى لدخول الميزان التجاري في عجز مستمر

ضعف قيمة الدينار أدى إلى زيادة تكلفة الواردات ما ساهم في تفاقم العجز.وفي غياب صادرات قوية خارج قطاع المحروقات، لم يستفد الميزان التجاري من تراجع الدينار كما هو مفترض نظرياً.

الفترة من 2021 الى 2024 :

في 2022 استمر الدينار في التراجع الطفيف حيث بلغ 137.22 مع تحسن واضح للميزان التجاري (26.96 مليار دولار)، وتراجعه تدريجياً بعد ذلك.
التحسن في 2022 يُعزى أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز بعد أزمة أوكرانيا وليس لقوة الدينار.

من خلال ما سبق نستنتج أن العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر عكسية بشكل عام وكلما انخفض الدينار، ازداد العجز التجاري بسبب ارتفاع كلفة الاستيراد ومع ذلك، فإن أسعار النفط العالمية تبقى العامل الحاسم في تحديد حالة الميزان التجاري.كذلك انخفاض قيمة الدينار لم ينعكس إيجابًا على الميزان التجاري لأن الجزائر لا تمتلك صادرات صناعية أو فلاحية قوية تستفيد من انخفاض العملة. ولتحقيق أثر إيجابي لانخفاض العملة على الميزان التجاري، يجب أن يكون هناك تنوع في الاقتصاد وتنافسية في التصدير.

ثالثا: تأثير النمو السكاني على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2024)

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024 نموًا سكانيًا متواصلاً، ما أدى إلى ارتفاع عدد السكان بشكل ملحوظ. هذا التوسع الديمغرافي ترافق مع تحولات اقتصادية وهيكلية هامة، خصوصًا في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني على صادرات المحروقات.

وفي هذا السياق، أصبح من الضروري دراسة أثر هذا النمو السكاني على أحد أبرز المؤشرات الاقتصادية، وهو الميزان التجاري، لما له من دور كبير في تحديد وضعية الاقتصاد الوطني وموازنته الخارجية. فكلما زاد عدد السكان، زادت الحاجة إلى الاستيراد لتلبية الطلب الداخلي، ما قد يؤثر سلبًا على الميزان التجاري، خصوصًا إذا لم تُواكب هذه الزيادة بنمو اقتصادي وإنتاج محلي كافٍ والجدول التالي يمثل الزيادة السكانية في الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 3.1: الزيادة السكانية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

الوحدة: النسبة المئوية

السنة	الزيادة السكانية	السنة	الزيادة السكانية
2000	1.40	2013	2.00
2001	1.40	2014	2.00
2002	1.30	2015	2.10
2003	1.30	2016	2.10
2004	1.40	2017	2.00
2005	1.50	2018	1.90
2006	1.50	2019	1.80
2007	1.70	2020	1.70

2008	1.80	2021	1.60
2009	1.90	2022	1.60
2010	1.90	2023	1.50
2011	2.00	2024	1.50
2012	2.00		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتمادعلى احصائيات مجموعة البنك الدولي

ولتقديم العلاقة برؤية أكثر وضوحا تم تمثيل احصائيات المتغيرين بشكل بياني كما يلي :

الشكل رقم 3.1: تأثير النمو السكاني على الميزان التجاري

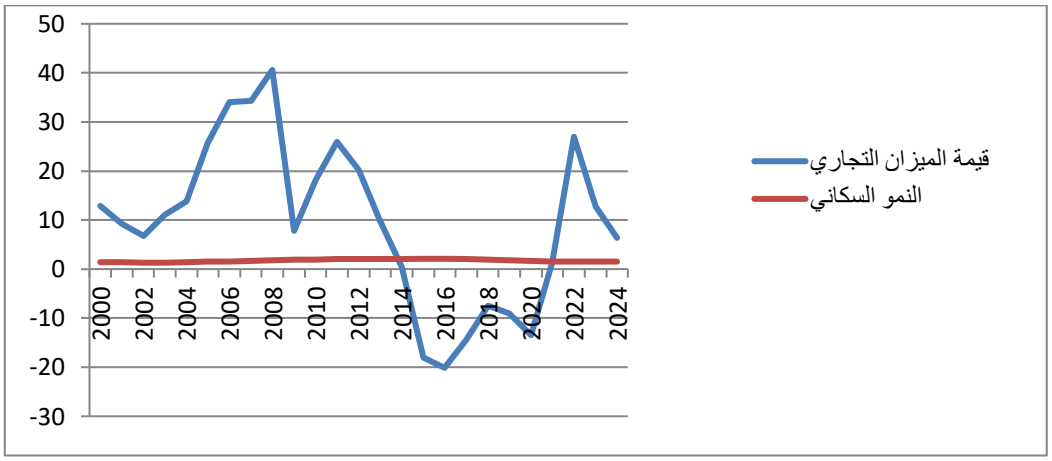

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

تحليل تأثير النمو السكاني على الميزان التجاري (2000–2024)

الفترة من 2000 إلى 2014:

شهدت الجزائر نموًا سكانيًا معتدلًا تراوح بين 1.3% و1.5%.لكن لم يكن له تأثير مباشر سلبي على الميزان التجاري في هذه المرحلة، بسبب قوة العائدات النفطية. وفي أغلب هذه السنوات كان الميزان التجاري إيجابيًا بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز، ما جعل الإيرادات تغطي حتى الزيادة في الطلب الاستهلاكي.

الفترة من 2015 إلى 2020:

ارتفع معدل النمو السكاني ليبلغ 2% تقريبًا تزامنا مع تراجع أسعار النفط، ما أدى إلى انخفاض مداخيل التصدير، دون أن يقابله انخفاض. حيث بدأ الميزان التجاري يُسجل عجزًا كبيرًا، وصل في بعض السنوات إلى ما يقارب 20 مليار دولار بالسالب

وهنا يظهر التأثير الحقيقي للنمو السكاني، حيث فاق الاستهلاك الداخلي قدرة الإنتاج الوطني، مما استدعى استيراد كميات أكبر من المواد الغذائية والمنتجات الصناعية والاستهلاكية.

الفترة من 2021 إلى 2024:

بدأ معدل النمو السكاني ينخفض تدريجيًا إلى 1.5% سنة 2024. وتسجيل تحسّن طفيف في الميزان التجاري خلال بعض السنوات نتيجة تعافي أسعار النفط، إلا أن التذبذب بقي موجودًا.ويشير هذا إلى أن النمو السكاني ما زال يمثل تحديًا، لكنه ليس العامل الوحيد، حيث تظل نوعية الاقتصاد ريعي غير متنوع هي العامل الحاسم.

من خلال ما سبق يتضح أن النمو السكاني في الجزائر، خاصة عند ارتفاعه، يؤدي إلى ضغط متزايد على الميزان التجاري، إذا لم يقابله توسع في الإنتاج المحلي وتنويع في الصادرات. ففي اقتصاد يعتمد بشكل كبير على تصدير المحروقات، يُصبح التوازن التجاري هشًا أمام أي صدمة خارجية، خاصة إذا ترافقت مع زيادة سريعة في عدد السكان والاستهلاك الداخلي.

رابعا: تأثير التضخم على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2024)

التضخم فهو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، ويؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على القدرة التنافسية للصادرات وحجم الواردات. في هذا السياق، سنقوم بتحليل العلاقة بين معدل التضخم والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024 وذلك في ضوء البيانات المتوفرة والجدول التالي يوضح معدل التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 4.1: معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

الوحدة : النسبة المئوية

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
2000	0.3	2013	3.33
2001	4.2	2014	4
2002	1.4	2015	4.8
2003	2.6	2016	6.4
2004	3.5	2017	5.6
2005	1.6	2018	4.3
2006	2.5	2019	2
2007	3.68	2020	2.4
2008	4.86	2021	7.2
2009	5.74	2022	9.3
2010	3.91	2023	4.1

2011	5.16	2024	4.3
2012	8.9		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

ولتقديم العلاقة برؤية أكثر وضوحا تم تمثيل احصائيات المتغيرين بشكل بياني كما يلي :

الشكل رقم 4.1: تأثير التضخم على الميزان التجاري الجزائري

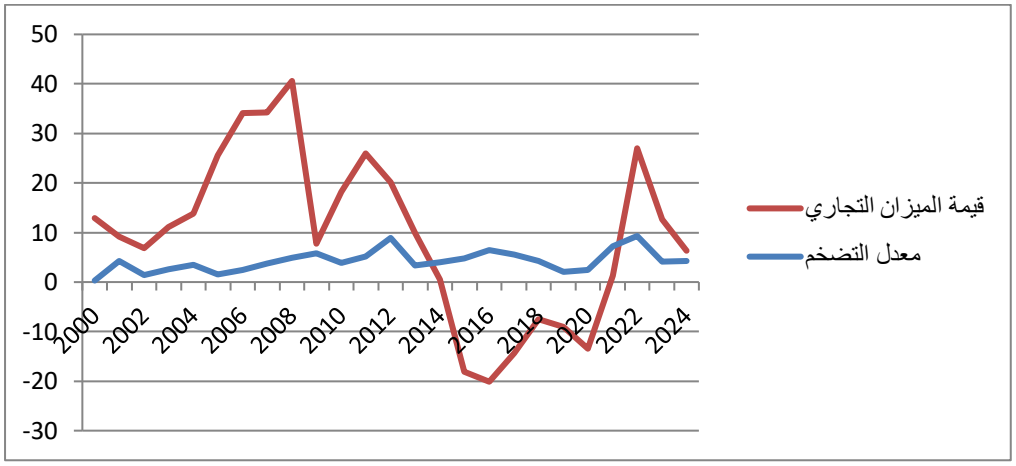

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

الفترة من 2000 الى 2008:

شهدت الجزائر ميزانًا تجاريًا موجبًا ومتزايدًا، حيث انتقل من 12.85 مليار دولار في 2000 إلى 40.6 مليار دولار في 2008، رغم وجود تضخم نسبي تصاعدي من 0.3% إلى 4.86 %.فخلال هذه الفترة، كان لارتفاع أسعار النفط العالمية أثر قوي في دعم الميزان التجاري، مما غطّى على أي تأثير سلبي محتمل للتضخم، فظلت الصادرات قوية رغم ارتفاع الأسعار محليًا.

الفترة من 2009 الى 2014:

عرف الميزان التجاري تقلبًا مع انخفاض كبير في 2009 (7.78 مليار) ثم عودة للارتفاع حتى 2012 ليبدأ بالتراجع بعد ذلك. كما شهد التضخم أيضًا تذبذبًا ووصل إلى 9.8% في 2012 .

بدأ تأثير التضخم يظهر تدريجيًا، خاصة مع انخفاض أسعار النفط عالميًا، ما قلل من عائدات التصدير.حيث ان ارتفاع التضخم أدى إلى ارتفاع كلفة الإنتاج المحلي، مما قلل من تنافسية الصادرات، وساهم في تزايد الواردات.

الفترة من 2015 الى 2019:

انقلب الميزان التجاري إلى السالب ابتداءً من 2015 (سجّل -18.08 مليار في 2015) واستمر في العجز حتى 2019. مع بقاء التضخم مرتفعًا نسبيًا (من 4% إلى 4.3 %) وتأثيره أصبح أوضح، إذ ساهم في زيادة الطلب على السلع المستوردة نتيجة تراجع القدرة الإنتاجية المحلية. لكن انخفاض أسعار المحروقات عالميًا أثّر سلبيًا على الصادرات.

الفترة من 2020 الى 2024:

بدأ الميزان التجاري يتعافى، حيث عاد إلى تسجيل فائض في 2021 (1.23 مليار) وبلغ ذروته مجددًا في 2022 (26.96 مليار)، قبل أن يتراجع في 2023 و2024. كما شهد التضخم ارتفاعًا ملحوظًا في 2022 بـــــــــ 9.3 % فرغم التضخم المرتفع، استفادت الجزائر من تعافي أسعار النفط والغاز بعد أزمة كوفيد19، مما ساعد على تحسن الميزان التجاري. لكن التضخم لا يزال يمثل خطرًا على المدى المتوسط، خصوصًا في حال تراجع أسعار الطاقة.

من خلال ما سبق نستنتج ان العلاقة بين التضخم والميزان التجاري في الجزائر ليست خطية تمامًا، بل تتأثر أيضًا بعوامل أخرى أهمها أسعار المحروقات عالميًا. حيث يميل ارتفاع التضخم إلى التأثير السلبي على الميزان التجاري، من خلال تقليل القدرة التنافسية للصادرات وزيادة الطلب على الواردات. ففي الفترات التي ارتفعت فيها أسعار الطاقة، طغت العائدات النفطية على تأثير التضخم، مما سمح بتحقيق فائض تجاري رغم ارتفاع الأسعار داخليًا.

خامسا: تأثير الاحتياطات الدولية على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2024)

تلعب احتياطات الدولة من النقد الأجنبي دورًا جوهريًا في دعم الاقتصاد الوطني، وخاصة الميزان التجاري، إذ تساهم في استقرار العملة المحلية وتمويل الواردات في أوقات الأزمات. الجزائر، كونها دولة ريعية تعتمد على تصدير النفط والغاز، راكمت احتياطات ضخمة في فترات الازدهار النفطي، مما أثر على الميزان التجاري بطرق مباشرة وغير مباشرة. سنقوم هنا بتحليل العلاقة بين تطور هذه الاحتياطات والأداء التجاري الخارجي للبلاد والجدول التالي يوضح قيمة الإحتياطات الجزائرية خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 5.1: الاحتياطات الدولية من الصرف الأجنبي في الجزائر

السنة	احتياطي الصرف بالدولار	السنة	احتياطي الصرف بالدولار
2000	13.556.106.802	2013	201.436.604.411
2001	19.625.012.703	2014	186.350.590.140
2002	25.151.012.703	2015	150.595.236.894
2003	35.454.600.266	2016	120.788.088.861
2004	45.691.652.467	2017	104.852.543.743
2005	59.167.068.864	2018	87.382.910.154
2006	81.462.730.475	2019	62.755.823.000
2007	114.972.269.711	2020	48.167.285.211
2008	148.098.646.076	2021	45.295.707.120
2009	155.111.906.711	2022	60.994.251
2010	170.461.132.878	2023	64.673.417
2011	191.369.111.470	2024	64.574.50
2012	200.586.904.241		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

ولتقديم العلاقة برؤية أكثر وضوحا تم تمثيل احصائيات المتغيرين بشكل بياني كما يلي

الشكل رقم 5.1: تأثير احتياطات الدولة على الميزان التجاري

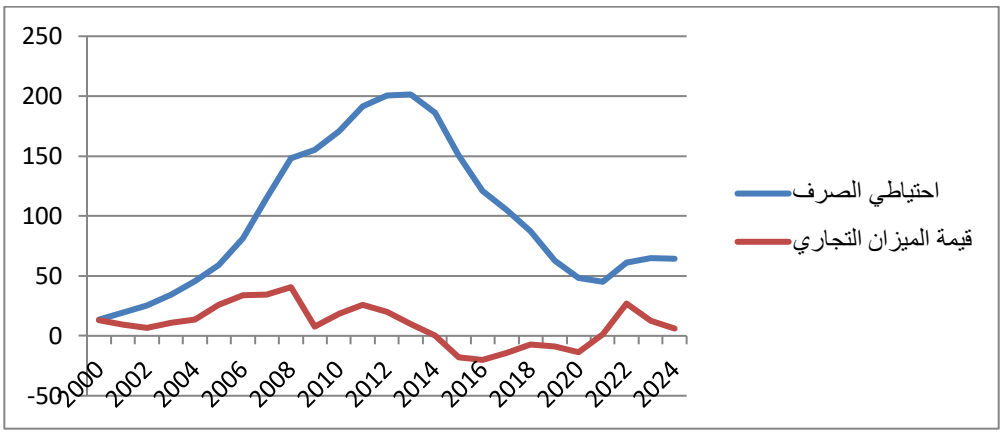

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

الفترة من 2000 الى 2008:

لاحظ الميزان التجاري تصاعد من 12.85 إلى 40.60 مليار دولار. وارتفاع الاحتياطات من 13.55 إلى 148.09 مليار دولار .ففي هذه المرحلة، ارتفعت أسعار النفط عالميًا، مما دعم الصادرات بشكل كبير، ونتج عنه تراكم سريع في الاحتياطات. وفّرت هذه الاحتياطات دعمًا قويًا للعملة المحلية، ومكّنت الدولة من استيراد المواد والمنتجات بدون ضغوط، مما عزز الفائض التجاري.

الفترة من 2009 الى 2014:

تناقص واضح في الميزان التجاري من 7.78 إلى 0.45 مليار دولار. أما الاحتياطات فواصلت في الارتفاع حتى بلغت 201.43 مليار دولار في 2013، ثم بدأت بالتراجع .

ورغم تراجع الميزان التجاري، حافظت الاحتياطات على مستويات عالية بسبب تراكماتها السابقة. هذا أعطى الدولة قدرة على تمويل العجز التجاري مؤقتًا. لكن الفائض الكبير في الاحتياطات لم يكن كافيًا لوقف التدهور التدريجي في الميزان التجاري، ما يُشير إلى أن وجود احتياطات مرتفعة قد يخفف الأثر السلبي للعجز، لكنه لا يعالجه في غياب تنوع اقتصادي.

الفترة من 2015 الى 2019

سجل الميزان التجاري عجز مستمر من -18.08 إلى -13.49 مليار وانخفاض الاحتياطات من 186.35 إلى 62.75 مليار دولار . بحيث بدأ تأثير التآكل في الاحتياطات يظهر بوضوح، بسبب استمرار تمويل العجز التجاري بالعملة الصعبة، خصوصًا مع انخفاض عائدات المحروقات. انخفاض الاحتياطات قلل من قدرة الدولة على دعم الدينار، وزاد من كلفة الاستيراد، مما عمق العجز التجاري.

الفترة من 2020 الى 2024:

تعافي جزئي للميزان التجاري ليسجل 26.96 مليار في 2022، ثم يتراجع إلى 6.3 مليار في 2024. وملاحظة استقرار للاحتياطات بين 60.99 إلى 64.57 مليار دولار .وبالرغم

تعافي جزئي في الميزان التجاري،الا ان الاحتياطات لم ترتفع بنفس الوتيرة، مما يشير إلى أن جزءًا من الفائض التجاري تم توجيهه لتغطية التزامات أو تمويل واردات أخرى.فمثلًا يعود التحسن في الميزان التجاري خلال 2022، أساسًا لارتفاع أسعار الطاقة وليس لإصلاح هيكلي دائم.

من خلال ما سبق نستنتج ان : الاحتياطات العالية ساهمت مؤقتًا في تمويل العجز التجاري خلال الأزمات لكنها ليست حلًا مستدامًا إذا لم تُدعّم بإصلاحات هيكلية وتنويع الصادرات.
العلاقة بين الاحتياطات والميزان التجاري تأخذ طابعًا غير مباشر: الفوائض التجارية تُغذي الاحتياطات، والعكس عند العجز.كما ان الهبوط الكبير في الاحتياطات من 2014 إلى 2020 يعكس هشاشة الميزان التجاري أمام تقلبات سوق الطاقة، ويبرز أهمية تقليص التبعية للنفط.

سادسا: تأثير سعر النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2024)

تعد الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيسي للعملة الصعبة. لذا فإن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية تؤثر مباشرة على أداء الميزان التجاري، والذي يعكس الفرق بين الصادرات والواردات. في هذا التحليل، نستعرض العلاقة بين أسعار النفط العالمية وقيمة الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000–2024 والجدول التالي يوضح أسعار النفط خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 6.1: سعر برميل النفط

الوحدة: دولار/للبرميل

السنة	سعر برميل النفط	السنة	سعر برميل النفط
2000	27.6	2013	105.87
2001	23.12	2014	96.29
2002	24.36	2015	49.49
2003	28.1	2016	40.76
2004	36.05	2017	52.43
2005	50.64	2018	69.78
2006	61.08	2019	64.04
2007	69.08	2020	41.47
2008	94.45	2021	68.5
2009	61.06	2022	104.19
2010	77.45	2023	82.61
2011	107.87	2024	78.07
2012	109.45		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات منظمة الأوباك

ولتقديم العلاقة برؤية أكثر وضوحا تم تمثيل احصائيات المتغيرين بشكل بياني كما يلي:

الشكل رقم 6.1: تأثير أسعار النفط على الميزان التجاري

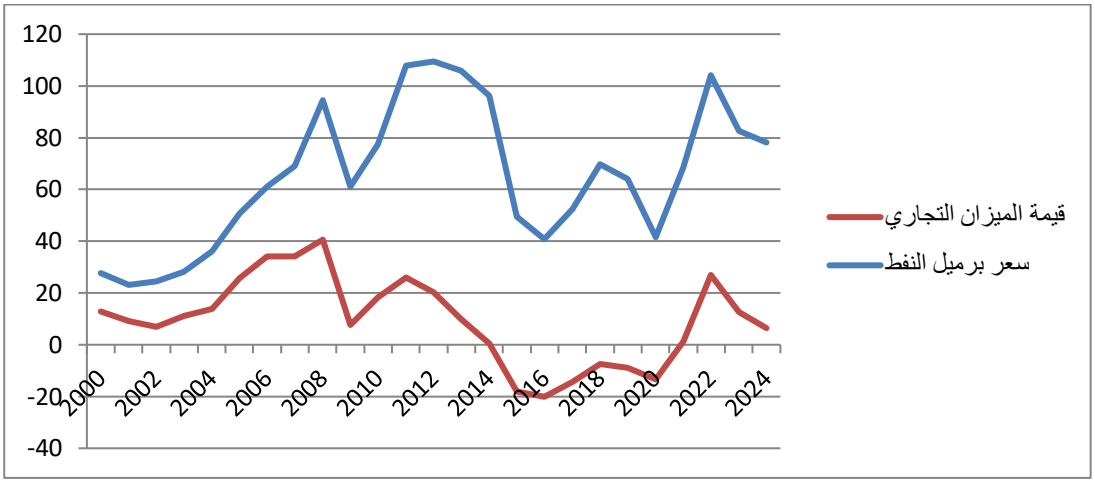

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

الفترة من 2000 الى 2008:

ارتفاع ملحوظ في سعر النفط من 27.6 دولار إلى 94.45 دولار وتسجيل فائض في الميزان التجاري من 12.85 إلى 40.60 مليار دولار . أدى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير إلى ارتفاع عائدات الجزائر من صادرات الطاقة ، وهذا التحسن انعكس مباشرة على الميزان التجاري، الذي سجل فائضًا كبيرًا.فالعلاقة هنا طردية كلما ارتفع سعر النفط زاد الفائض التجاري.

الفترة من 2009 الى 2014:

تقلبات في سعر النفط بين 61.06 و109.45 دولار وتراجع ملحوظ للميزان التجاري من 7.78 إلى 0.45 مليار دولار في هذه الفترة.

رغم استمرار الأسعار المرتفعة نسبيًا، بدأ الميزان التجاري بالتراجع. ذلك يعود إلى :ارتفاع الاستيراد بشكل كبير غياب تنويع للاقتصاد وزيادة الإنفاق العمومي. هذا يعني أن ارتفاع سعر النفط لم يعد كافيًا وحده لضمان فائض في الميزان التجاري.

الفترة من 2015 الى 2020:

تراجع حاد لسعر النفط من 96.29 إلى 41.47 دولار وتحول الميزان التجاري إلى عجز حاد من -18.08 إلى -13.49 مليار دولار .هنا يظهر التأثير القوي لانخفاض أسعار النفط على الميزان التجاري، حيث لم تعد الإيرادات من الصادرات تغطي حاجيات الاستيراد، مما أدى إلى عجز تجاري متواصل. العلاقة هنا طردية وواضحة: انخفاض السعر يؤدي الى تدهور الميزان التجاري.

الفترة من 2021 الى 2024:

ارتفاع سعر النفط من 68.5 إلى 78.04 دولار وتحسّن في الميزان التجاري من 1.23 إلى 6.3 مليار دولار،مع الوصول لذروته 26.96 مليار عام 2022 . ساعد التعافي النسبي في أسعار النفط بعد جائحة كوفيد-19 على تحسين الميزان التجاري مؤقتًا، خصوصًا في 2022 التي شهدت ذروة في الأسعار104.19 دولار وعائدات التصدير.

من خلال ما سبق نستنتج ان هناك علاقة طردية قوية بين أسعار النفط والميزان التجاري الجزائري، خاصة في الفترات التي تعتمد فيها الجزائر على النفط كمصدر شبه وحيد للعملة الصعبة.

لكن في بعض الفترات، ورغم الأسعار المرتفعة، لم يكن هناك تحسن في الميزان التجاري، ما يُظهر تأثير عوامل أخرى كزيادة الاستيراد والإنفاق، وغياب تنويع اقتصادي. وأكثر الفترات وضوحًا لهذه العلاقة كانت :

الفترة (2000-2008) : كلما ارتفع السعر، زاد الفائض.

الفترة (2015-2020) :كلما انخفض السعر، تفاقم العجز

سنة 2022 : تعافي السعر ، تحسن الميزان التجاري.

ويمكننا هنا الاستنتاج ان الميزان التجاري الجزائري حساسًا بشكل كبير للتقلبات في أسعار النفط، باعتبارها أحد أقوى المؤثرات نظرًا لاعتماد الاقتصاد على الصادرات الطاقوية، كما تتأثر موازنته أيضًا بعوامل أخرى مثل التضخم احتياطات النقد الأجنبي، النمو الاقتصادي، وارتفاع الكثافة السكانية الذي يزيد من الطلب على الواردات.

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الجبائية الجمركية والميزان التجاري

تعتمد الجزائر بشكل شبه كلي على صادرات المحروقات (النفط والغاز)، حيث تشكّل أكثر من 95% من إيرادات التصدير. هذا الاعتماد جعل الميزان التجاري هشّاً أمام تقلبات الأسعار العالمية. ومع تراجع أسعار النفط بعد سنة 2014، شهدت الجزائر عجزًا تجاريًا متزايدًا، ما دفع الحكومة إلى إعادة النظر في سياساتها الجمركية والجبائية لمحاولة تقليص الواردات، ودعم الصادرات وتنويع الاقتصاد.

أولا : تطور السياسة الجبائية الجمركية في الجزائر

1. **مرحلة ما قبل 2014:**
   - تخفيض الرسوم الجمركية في إطار الانفتاح على التجارة العالمية.
   - تحضير للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
   - واردات مرتفعة جداً فاقت 60 مليار دولار سنويًا.
   - قلة إنتاج محلي منافس.
   - ميزان تجاري إيجابي فقط بفضل صادرات المحروقات. (العلاء، 2012، صفحة 28)
2. **مرحلة ما بعد 2014: (التحول نحو الحماية الجمركية)** عن طريق إجراءات ترشيد الواردات:

- الرسم الإضافي الوقائي المؤقت DAPS من 2018
- فرض رسوم بين 30% إلى 200% على آلاف المنتجات المستوردة.

هدفه: تقليص الواردات وحماية المنتجات المحلية. (الأنظمة الجمركيةالاقتصادية، 2024)

3. **الفترة مابين 2016 و2018 : (نظام رخص الاستيراد)**

- تحديد كميات وقيم السلع المستوردة.
- تقليص استيراد السيارات وبعض السلع الكمالية.

4. **عام 2018 : (منع استيراد سلع غير ضرورية)**

- شملت قرابة 900 منتج.
- ساعد على تقليص الفاتورة إلى 30 مليار دولار سنة 2018، بعد أن كانت 46 مليار سنة 2014.
- الامتيازات الجمركية لتشجيع الإنتاج المحلي
- تخفيض أو إعفاء الرسوم الجمركية على: المعدات الصناعية ، المواد الأولية و المكونات الصناعية المستوردة في إطار مشاريع محلية (مثلاً: تركيب السيارات، الصناعات الغذائية).
- استهداف الصناعات التحويلية لتنشيط الصادرات خارج المحروقات. (الأنظمة الجمركيةالاقتصادية، 2024)

ثانيا : تأثير هذه الإجراءات على الميزان التجاري

- انخفاض تدريجي للواردات من 63 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 30 مليار في 2018.
- بقاء الصادرات خارج المحروقات ضعيفة، لكن بدأت تنمو تدريجيا بفضل الصناعات الغذائية، الأسمدة الحديد، وبعض المنتجات التحويلية.

ثالثا : إيجابيات السياسة الجمركية

- تقليص العجز التجاري في بعض السنوات.
- تشجيع الإنتاج المحلي بفرض ضرائب ورسوم على المنتجات المستوردة.
- خلق بعض البدائل المحلية خاصة في قطاع البناء والصناعات الغذائية.

رابعا : سلبيات وتحديات

- خلق بعض الإجراءات الجمركية لنقص في بعض المواد الأساسية ورفع الأسعار.
- ضعف القاعدة الصناعية جعل الجزائر غير قادرة على سد حاجات السوق المحلية.
- استمرار الاعتماد على المحروقات في التصدير مما يجعل الميزان التجاري رهينة للأسعار العالمية (بورويس، د س، صفحة 56)
- لم تنجح الامتيازات الجبائية دائمًا في جذب الاستثمارات المنتجة.

من خلال ما سبق ، نستنتج أنه رغم المجهودات التي بذلتها الجزائر في تكييف سياستها الجمركية لمواجهة العجز التجاري، فإن نجاح هذه السياسة كان محدودًا بسبب ضعف البنية الاقتصادية، وعدم تنويع الصادرات، وغياب استراتيجية صناعية واضحة.

كذلك تعتبر السياسة الجمركية في الجزائر كانت رد فعل مباشر على تراجع مداخيل النفط، فتم التركيز على ترشيد الواردات، وتشجيع الصناعة المحلية عبر الامتيازات الجبائية والجمركية .

ورغم أن هذه الإجراءات أسهمت في تحسن نسبي في الميزان التجاري، إلا أن التحوّل نحو ميزان تجاري مستدام يتطلب إصلاحًا اقتصاديًا هيكليًا طويل المدى، خاصة في مجال الإنتاج والتصدير خارج قطاع المحروقات.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، نجد أن الإطار المفاهيمي الذي تم تناوله يعكس أهمية كبيرة في فهم العلاقة المعقدة بين السياسة الجبائية الجمركية والميزان التجاري، واللذين يشكلان ركيزتين أساسيتين في تعزيز الاقتصاد الوطني حيث يُعتبر الميزان التجاري أداة أساسية لقياس التوازن بين الصادرات والواردات، وبالتالي يعكس الصحة الاقتصادية لدولة ما. تم تعريف الميزان التجاري باعتباره الفرق بين قيمة الصادرات والواردات، حيث يشير الفائض التجاري إلى أن الدولة تقوم بتصدير أكثر مما تستورد، مما يعزز من قوتها الاقتصادية على الساحة الدولية. وفي المقابل، يشير العجز التجاري إلى أن الدولة تستورد أكثر من تصديرها، مما قد يؤثر على استقرارها الاقتصادي

يتضح من خلال الدراسة أن السياسات الجبائية الجمركية لا تُعد مجرد أدوات تقنية لتحصيل الموارد المالية، بل تمثل رافعة اقتصادية وسيادية تؤثر بعمق في ديناميكية المبادلات التجارية للدولة، وفي قدرتها على مواجهة الاختلالات الهيكلية. كما أظهرت التجربة الجزائرية أن فعالية هذه السياسات تظل مشروطة بمدى انسجامها مع الأهداف الاقتصادية الكبرى، لا سيما ما يتعلق بتحقيق التوازن في المبادلات الخارجية، وحماية النسيج الإنتاجي المحلي، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

ومع تعاقب الأزمات الاقتصادية وتقلبات السوق العالمية، كشفت هذه السياسات عن حدودها في ظل هيمنة الصادرات الأولية، وافتقار القاعدة الاقتصادية إلى التنويع. كما أن التحديات المرتبطة بالعولمة والانفتاح التجاري فرضت على الدولة إعادة النظر في أسلوب تدخلها، بين منطق الحماية الاقتصادية، ومتطلبات الالتزامات الدولية. وهو ما يستدعي مقاربة أكثر شمولية ترتكز على الإصلاح المؤسسي، وتعزيز الفعالية الإدارية، وربط أدوات السياسة الجمركية بمنظومة إنتاجية قادرة على التصدير وتقليص التبعية.

بذلك، فإن السياسات الجبائية الجمركية لا يمكن أن تُؤتي ثمارها بمعزل عن بيئة اقتصادية متكاملة، تقوم على التحفيز، الإنتاج والانفتاح الواعي، ما يجعل منها ضرورة استراتيجية وليست خيارًا ظرفيًا لمواجهة العجز أو ضبط الأسواق.

الفصل الثاني

دراسة حالة الجزائر في تطبيق السياسه الجبائية الجمركية لتحسين الميزان التجاري

مقدمة الفصل:

يشكّل الميزان التجاري أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس الوضعية الاقتصادية لأي بلد، حيث يُعبّر عن العلاقة بين قيمة الصادرات والواردات خلال فترة زمنية معينة. وتُعدّ السياسة الجبائية الجمركية من أبرز الأدوات التي تعتمدها الدول لتنظيم تدفقات التجارة الخارجية وتحقيق التوازن في ميزانها التجاري، وذلك من خلال فرض الرسوم الجمركية

على الواردات أو تقديم الإعفاءات لتشجيع الصادرات، بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية الكبرى.

وفي هذا السياق، تأتي دراسة الحالة الجزائرية لتسليط الضوء على فعالية هذه السياسة في معالجة الاختلالات التجارية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالتبعية للمواد الأولية، ضعف التنويع الاقتصادي، وتقلّب العوائد الخارجية. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير أدوات السياسة الجمركية على الميزان التجاري الجزائري، من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية والتطبيقية، ورصد التحديات المطروحة واقتراح استراتيجيات بديلة قابلة للتنفيذ.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول : أدوات السياسة الجمركية لتحسين الميزان التجاري

وذلك من خلال تحليل تأثير الرسوم الجمركية على الواردات، ودور الإعفاءات الجمركية في دعم الصادرات.

المبحث الثاني : تحليل التأثير الفعلي لهذه السياسة على الميزان التجاري الجزائري ويكون هدذا التحليل من زاويتي الواردات والصادرات.

المبحث الثالث: دراسة التحديات الرئيسية التي تواجه الجزائر في هذا المجال مع عرض جملة من الاستراتيجيات والمقترحات الممكنة لتحسين أداء الميزان التجاري.

المبحث الأول: أدوات السياسة الجمركية لتحسين الميزان التجاري

تعتبر السياسة الجمركية أحد المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية، إذ تلعب دوراً محورياً في ضبط العلاقات التجارية الخارجية للدولة، من خلال تنظيم تدفق السلع والخدمات عبر الحدود. وتمثل الرسوم الجمركية والإعفاءات أهم أدوات هذه السياسة، حيث يمكن توظيفها إمّا لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الخارجية أو لتحفيز الصادرات وتعزيز التبادل التجاري.

وفي ظل التحديات التي يعرفها الميزان التجاري الجزائري، خاصة ما يتعلق بارتفاع حجم الواردات مقارنة بالصادرات، تبرز الحاجة إلى تحليل فعالية أدوات السياسة الجمركية كآلية لتصحيح هذا الخلل. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى دراسة تأثير الرسوم

الجمركية على الواردات، ودور الإعفاءات الجمركية في دعم الصادرات، وذلك من أجل فهم مدى مساهمة هذه الأدوات في تحسين أداء الميزان التجاري الوطني.

المطلب الأول: تأثير الرسوم الجمركية على الواردات

تعد الرسوم الجمركية من أقدم وأهم الأدوات التي تعتمدها الدولة للتحكم في حركة الواردات، حيث تهدف أساساً إلى تقليص الطلب على السلع المستوردة من خلال رفع تكلفتها، وبالتالي حماية المنتج الوطني من المنافسة الخارجية. وتختلف فعالية هذه الأداة حسب نوع الرسوم المفروضة، ومستوى الاعتماد على الخارج، وطبيعة البنية الإنتاجية المحلية.

وفي الحالة الجزائرية، تلعب الرسوم الجمركية دوراً حساساً في ظل العجز التجاري المزمن وارتفاع فاتورة الاستيراد، وهو ما يفرض دراسة دقيقة لمدى تأثير هذه الرسوم على حجم الواردات، ومدى نجاحها في تحقيق هدف تقليص العجز وتحسين الميزان التجاري.

أولا: الرسوم الجمركية

وتعرف بالمعيار الشكلي بأنها مجموع الحقوق والرسوم التي تظهر بهذا الاسم في التعريفة الجمركية، وهو حق أو ضريبة جمركية غير مباشرة تحصلها إدارة الجمارك على البضائع المستوردة، هدفها الأساسي تغطية الفارق بين السعر المحلي والسعر الدولي للبضاعة.

وقد تغيرت نسب الحقوق والرسوم الجمركية منذ الاستقلال فمثلا في قانون المالية 1973 كانت النسب المقررة هي 0، 3، 10، 25، 40، 70و 100% وابتداءا من 2002 أصبحت هذه النسب أربعة هي 0،5، 15و 30%. تم إضافة رسم مرتفع 60 بالمائة بموجب قانون المالية لسنة 2018. تقوم فلسفة هذه النسب على توجيه النسب المخفضة للمواد الأولية وبعض السلع الضروررية مثل الأدوية والحبوب، وتخصيص النسبة الوسيطية 15 للسلع نصف المصدرة وبعض السلع الوسيطية الموجهة الإعادة التصنيع أو إجراء تحويلات تكميلية وتخصص النسبة الأعلى للسلع النهائية الصنع. (يوسف ا.، 2022، صفحة 75)

1. الرسوم التعويضية والرسوم ضد الإغراق

وهي رسوم تفرض في مواجهة بعض الممارسات التجارية اللاشرعية التي قد تشكل خطرا على فرع أو قسم من الإنتاج الوطني، كأن تقوم دولة مصدرة بإغراق السوق المحلي بكمية كبيرة من السلع بسعر منخفض بغية الإضرار بقطاع إنتاجي محلي لتعود لرفع الأسعار بعد القضاء على المنافسة في الداخل. ونجد بالإضافة إلى الإغراق سياسة دعم الصادرات التي تشكل تهديدا للمنافسة في الدولة المستوردة، ويمكن أن تفرض لمواجهتها رسوما تعويضية تقوم على إعادة التوازن في الأسعار.

2. الأتاوات والعوائد الجمركية:

وتم إحداثها بموجب قانون المالية لسنة 2004، وهي مجموع الرسوم التي تتقاضاها إدارة الجمارك مقابل الخدمة التي توفرها عن استعمال نظام الإعلام الآلي للتصريح الجمركي لدى

الجمارك، وتشمل مصاريف أداء الخدمة التي تحسب عن كل تصريح تم باستعمال النظام وتختلف حسب نوع التصريح، بالإضافة إلى عوائد استخدام النظام الآلي التي تكون بمبلغ معين مقابل كل دقيقة من الاستعمال ويضاف إليها مصاريف الاشتراك السنوي والربط بالنظام، ولا تدخل هذه العوائد في الوعاء الضريبي للرسم على القيمة المضافة. (يوسف ا.، 2022، صفحة 75)

ثانيا: واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2024).

الجدول التالي يمثل واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2024).

الجدول رقم 1.2: واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

الوحدة: مليار دولار

السنة	الواردات (CAF)	السنة	الواردات (CAF)	السنة	الواردات (CAF)
2000	9173	2009	39294	2018	46330.21
2001	9940	2010	40473	2019	41934.12
2002	12009	2011	47247	2020	34421
2003	13534	2012	50376	2021	37408
2004	18308	2013	55028	2022	38764
2005	20357	2014	58580	2023	42845
2006	21453	2015	51702	2024	45789
2007	27631	2016	46727		
2008	39479	2017	46059		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

الفترة من 2000 الى 2014 :

خلال هذه الفترة، شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في حجم الواردات. ففي بداية الألفية، كانت الواردات لا تتجاوز 9.173 مليار دولار في عام 2000، لكن بحلول عام 2014 وصل الرقم إلى 58.580 مليار دولار.

هذه الزيادة الكبيرة تتراوح بين 2000 و 2014 بنسبة تصل إلى حوالي 540%. يُظهر هذا الاتجاه القوي ارتفاعًا في الطلب على السلع والخدمات المستوردة، وهو ما قد يكون ناتجًا عن نمو اقتصادي ملحوظ في الجزائر مدعومًا بارتفاع أسعار النفط. كما يمكن أن تكون السياسة الاقتصادية في تلك الفترة قد شجعت على الاستيراد لتحفيز النمو المحلي أو تلبية احتياجات السوق المحلي المتزايدة.

الفترة بعد عام 2014 :

شهدت الجزائر تحولًا في سياسة الواردات، حيث بدأنا نرى تراجعًا تدريجيًا في الواردات خلال الفترة من 2015 إلى 2016، ثم استقرار نسبيًا في السنوات اللاحقة. بلغ الانخفاض في الواردات ذروته في عام 2016، حيث سجلت 46.727 مليار دولار مقارنة مع ذروتها في 2014.

هذا التراجع يعكس السياسات التقشفية التي بدأت تتبناها الحكومة في محاولة لمواجهة انخفاض الإيرادات النفطية.

بداية من 2020 :

رغم الأزمة العالمية الناتجة عن جائحة كورونا، بدأنا نلاحظ بعض التعافي، حيث ارتفعت الواردات مرة أخرى تدريجيا لتصل إلى 45.789مليار دولار في 2024.

ثالثا: دراسة تأثير الرسوم الجمركية على واردات الجزائر

التأثيرات المباشرة للرسوم الجمركية على الواردات

1. زيادة تكلفة السلع المستوردة: عندما تفرض الحكومة رسومًا جمركية على السلع المستوردة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة تكلفة هذه السلع .على سبيل المثال، إذا كانت الرسوم الجمركية 20% على سلعة معينة، فإن السعر النهائي لتلك السلعة في السوق المحلي سيرتفع بنسبة 20%. هذا الارتفاع في السعر يجعل السلع المستوردة أكثر تكلفة مقارنة بالمنتجات المحلية أو البدائل الأخرى.

2. انخفاض حجم الواردات: نتيجة لزيادة التكلفة الناتجة عن الرسوم الجمركية، ينخفض الطلب على السلع المستوردة. هذا لأن المستهلكين والشركات غالبًا ما يبحثون عن الخيارات الأرخص في السوق، وإذا كانت السلع المستوردة أصبحت أكثر تكلفة، فإن الطلب عليها سينخفض، مما يؤدي إلى تقليص حجم الواردات.

3. مرونة الطلب على الواردات: مرونة الطلب على السلع المستوردة تؤثر بشكل كبير على كيفية تأثير الرسوم الجمركية على حجم الواردات:

- إذا كانت السلع المستوردة لها بدائل محلية أو مرونة في الطلب (أي أن المستهلكين يمكنهم استبدالها بسهولة بمنتجات محلية أو من دول أخرى)، فإن الزيادة في الرسوم الجمركية ستؤدي إلى انخفاض كبير في حجم الواردات.
- أما إذا كانت السلع المستوردة لا تحتوي على بدائل محلية أو كانت الطلبات عليها غير مرنة مثل بعض السلع التقنية المتقدمة أو الأدوية، فإن زيادة الرسوم الجمركية قد تؤدي إلى انخفاض طفيف في حجم الواردات، حيث لا يمكن للمستهلكين أو الشركات التخلي عنها بسهولة.

4. تحفيز الصناعة المحلية: ارتفاع الرسوم الجمركية على الواردات يمكن أن يكون حافزًا للصناعة المحلية .فعند زيادة التكلفة على السلع المستوردة، قد تزداد القدرة التنافسية للمنتجات المحلية مقارنة بالسلع المستوردة. هذا قد يؤدي إلى تحول في الاستهلاك نحو المنتجات المحلية، مما يساهم في تقليل الواردات.

5. زيادة الإيرادات الحكومية: في البداية، قد يساهم فرض الرسوم الجمركية في زيادة الإيرادات الحكومية بسبب الزيادة في قيمة الرسوم المفروضة على الواردات. لكن على المدى الطويل، قد يقل حجم الواردات إذا كانت الرسوم الجمركية مرتفعة جدًا، وبالتالي قد تتأثر الإيرادات الحكومية بشكل سلبي إذا انخفضت الواردات بشكل كبير.

من خلال ما سبق ، نستنتج الطبيعة الأساسية للعلاقة بين الرسوم الجمركية والواردات هي علاقة عكسية .أي أنه كلما زادت الرسوم الجمركية، تقل الواردات .هذه العلاقة تعتمد

على درجة مرونة الطلب على السلع المستوردة ووجود بدائل محلية لها، وعليه فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة يزيد من تكلفة السلع ويؤدي إلى تقليل الطلب عليها، وبالتالي انخفاض في حجم الواردات، فإذا كانت السلع المستوردة لها بدائل محلية، فإن انخفاض الواردات سيكون أكبر.

بشكل عام، العلاقة بين الرسوم الجمركية و حجم الواردات هي علاقة عكسية كلما زادت الرسوم، انخفضت الواردات.

المطلب الثاني: دور الإعفاءات الجمركية في تعزيز الصادرات

إلى جانب الرسوم الجمركية، تمثل الإعفاءات الجمركية أداة تحفيزية تهدف إلى دعم الصادرات وتشجيع المؤسسات الوطنية على الانخراط في الأسواق الخارجية. وتتمثل هذه الإعفاءات في تخفيف أو إلغاء الرسوم على المواد الأولية أو التجهيزات المستوردة لأغراض الإنتاج الموجه نحو التصدير، بما يساهم في تقليص التكاليف وزيادة تنافسية المنتجات الجزائرية.

وفي ظل سعي الجزائر لتنويع صادراتها وتقليل اعتمادها على المحروقات، تبرز أهمية هذه الآلية كجزء من استراتيجية أوسع لتعزيز التصدير. وعليه، يتناول هذا المطلب دور الإعفاءات الجمركية في تشجيع الصادرات وتحسين أدائها، مع التركيز على مدى فاعليتها في الواقع الاقتصادي الوطني.

أولا: الإعفاءات الجمركية التي تبنتها الجزائر.

تسعى الجزائر إلى تعزيز صادراتها من خلال تبني مجموعة من الإعفاءات الجمركية والجبائية التي تهدف إلى تحسين تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الدولية. فيما يلي أبرز هذه التدابير:

1. **الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة(TVA) :** تستفيد المؤسسات المصدرة من إعفاءات في مجال الرسم على القيمة المضافة، حيث يتم إعفاء المشتريات أو البضائع المستوردة والمخصصة للتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير من نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة. (قانون الرسوم على رقم الاعمال)

2. **الإعفاء من الضرائب المباشرة:** تستفيد صادرات السلع والخدمات من إعفاءات دائمة من الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، والضريبة على الدخل الإجمالي.

3. **الإعفاء من الحقوق الجمركية على المواد الأولية:** تم إصدار مرسومين تنفيذيين (رقم 20-311 و20-312) يمنحان إعفاءً من الحقوق الجمركية والـ TVAعلى المكونات والمواد الأولية المستوردة أو التي تم اقتناؤها محليًا من طرف المناولين في إطار نشاطاتهم لإنتاج الأطقم والأطقم الفرعية الموجهة للمنتجات وتجهيزات الصناعات الميكانيكية

والإلكترونية والكهربائية، وكذلك لصيانة معدات الإنتاج لمختلف قطاعات النشاط وإنتاج قطع الغيار والمكونات الموجهة لجميع الاستعمالات.

4. **دعم تكاليف النقل الدولي:** في إطار الصندوق الخاص لترقية الصادرات، تم إطلاق أول عملية تصدير للسلع الوطنية بالاستفادة من خصم 50% من أعباء النقل الدولي. تضمنت هذه العملية تصدير أكثر من 4 طن من الخضر والفواكه المنتجة محليًا نحو كندا عبر الخط الجوي الجزائر العاصمة-مونتريال. يكتفي المتعامل الاقتصادي بدفع 50% من تكاليف النقل، على أن يتم تعويض هذه الأخيرة من طرف الصندوق بعد تنفيذ العملية. (وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، بلا تاريخ)

5. **تسهيلات جمركية للمصدرين:** تم استحداث نظام "المتعامل الاقتصادي المعتمد" الذي يمنح تسهيلات للمصدرين، مثل تقليص عدد عمليات المراقبة المادية والوثائقية، الجمركة عن بعد، والزيارة في الموقع. كما تم استحداث "الرواق الأخضر" لصادرات الخضر والفواكه والمنتجات الأخرى سريعة التلف، مما يسمح بإعفاء من المراقبة الفورية وإمكانية القيام بالإجراءات الجمركية في نفس يوم اكتتاب التصريح لدى الجمارك.)وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية(.s.d ,

6. الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (زليكاف): تتيح الجزائر للمصدرين الاستفادة من المزايا الممنوحة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مثل تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغاءها. من المتوقع إلغاء ما نسبته 97% من هذه الحقوق بحلول سنة 2030، مما يعزز فرص التصدير نحو السوق الإفريقية. (حمزة، 2024، صفحة 248)

ثانيا: صادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2024

اختلفت صادرات الجزائر خلال هدة الفترة والجدول الموالي يوضح لنا ذلك

الجدول رقم 2.2: صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

الوحدة: مليار دولار

السنة	اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	السنة	اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2000	22031	21419	612	2013	64974	62960	2014
2001	19132	18484	648	2014	62886	60304	2582
2002	18825	18091	734	2015	34668	32699	1969
2003	24612	23939	673	2016	28883	27102	1781
2004	32083	31302	781	2017	35191	33261	1930
2005	46001	45094	907	2018	41797.32	38871.75	2925.57
2006	54613	53429	1184	2019	35823.54	33243.17	2580.37
2007	60163	58831	1332	2020	21925	20016	1909
2008	79298	77361	1937	2021	38553	34058	4495
2009	45194	44128	1066	2022	65457	59642	5815
2010	57053	55527	1526	2023	55550	50700	4850

2011	73489	71427	2062	2024	63521	56013	7508
2012	71866	69804	2062				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

تشير بيانات صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2024 إلى مسار تطور غير منتظم يعكس تأثيرات عوامل داخلية وخارجية متعددة.
ففي بداية الألفية : كانت الصادرات خارج قطاع الحروقات ضعيفة نسبيًا، حيث بلغت سنة 2000 حوالي 612 مليون دولار، في حين بلغ اجمالي الصادرات 22031 مليار دولار ثم ارتفعت تدريجيًا إلى 648 مليون دولار في 2001 وبلغت صادرات المحروقات18484 مليار دولار ، و734 مليون دولار في 2002، قبل أن تعرف بعض التذبذب الطفيف في السنوات الموالية: 673 مليون دولار سنة 2003، ثم 781 مليون دولار في 2004، و907 مليون دولار في 2005. واصلت الصادرات منحاها التصاعدي إلى أن بلغت 1.184 مليار دولار في 2006، و1.332 مليار دولار في 2007، لتسجل قفزة نوعية سنة 2009 بـ 1.937 مليار دولار، بعد أن كانت قد انخفضت إلى 1.066 مليار دولار في 2008.

غير أن الفترة ما بين 2010 و2019 اتسمت بنوع من الركود النسبي، رغم بعض التحسنات الظرفية، حيث بلغت الصادرات 2.014 مليار دولار سنة 2010، ثم 2.582 مليار دولار في 2011، لتنخفض إلى 1.969 مليار دولار سنة 2012، و1.781 مليار دولار في 2013، ثم 1.930 مليار دولار في 2014. شهدت سنة 2015 ارتفاعًا واضحًا بـ 57,2.925 مليار دولار، إلا أن المنحى عاد للتراجع في 2016 بـ 2.580,37 مليار دولار، وتواصل الانخفاض في 2017 بـ 1.909 مليار دولار، ما يدل على محدودية تأثير الإعفاءات والتحفيزات الجمركية في ظل استمرار الإكراهات المرتبطة بمناخ الأعمال وضعف التنويع الإنتاجي.

ابتداءً من سنة 2020، سجلت الصادرات غير النفطية تطورًا لافتًا، حيث قفزت إلى 4.495 مليار دولار، ثم 5.815 مليار دولار في سنة 2024، وهي أعلى قيمة تسجل خلال هذه الفترة. هذا التحول الإيجابي قد يُعزى إلى دخول إصلاحات هيكلية حيّز التنفيذ، وتحسن بيئة التصدير، بالإضافة إلى التوجه الاستراتيجي للدولة نحو تنويع الاقتصاد وتقليص التبعية للمحروقات.

ثالثا: العلاقة بين الاعفاءات الجمركية و الصادرات الجزائرية

بالاعتماد على البيانات المقدمة حول صادرات الجزائر خارج المحروقات من سنة 2000 إلى سنة 2024، يمكن ربط الزيادة المسجلة في هذه الصادرات مباشرة بتفعيل سياسة الإعفاءات الجمركية والجبائية، لا سيما في السنوات الأخيرة التي شهدت تحوّلاً في مقاربة الدولة تجاه دعم التصدير.

رغم أن الإعفاءات الجمركية بدأت منذ سنوات، خصوصًا مع المرسوم التنفيذي رقم 10-94 لسنة 2010، إلا أن أثرها ظل محدودًا خلال العقد الأول. فعلى سبيل المثال، بلغت الصادرات غير النفطية سنة 2010 حوالي 2.014 مليار دولار، ثم سجلت 2.582 مليار

دولار سنة 2011، لكنها عادت إلى الانخفاض التدريجي في السنوات التالية: 1.969 مليار دولار سنة 2012، و1.781 مليار دولار سنة 2013، و1.930 مليار دولار سنة 2014 و2.925,57 مليار دولار سنة 2015. رغم هذا الارتفاع النسبي في 2015، عادت الصادرات إلى الانخفاض 2.580,37 مليار دولار سنة 2016، و1.909 مليار دولار سنة 2017.

هذه الأرقام تُظهر أن الإعفاءات لم تكن كافية وحدها لتحقيق نقلة نوعية، بسبب عوامل مهيكلة أعمق، مثل ضعف بنية التصنيع، وصعوبات بيئة الأعمال، وغياب استراتيجية تصدير فعّالة.

التحول الفعلي بدأ في سنة 2020، حيث تزامن مع إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي ومراجعة قوانين الاستثمار والإعفاءات، وخصوصًا مع إصدار المرسومين التنفيذيين 20-311 و20-312، اللذين وسّعا نطاق الإعفاءات لتشمل المناولين والمنتجين الصناعيين الموجهين نحو التصدير. في هذه السنة، ارتفعت الصادرات خارج المحروقات إلى 495.4 مليار دولار، أي بزيادة تفوق 135% مقارنة بسنة 2019 (1.909 مليار دولار). هذا الارتفاع واصل نسقه التصاعدي ليبلغ 5.815 مليار دولار سنة 2024، وهو أعلى مستوى مسجّل منذ 2000.

من خلال ما سبق ، نستنتج ان التأثير الحقيقي للإعفاءات الجمركية ظهر بوضوح بعد 2020، حين تم تفعيلها ضمن إطار إصلاحي أوسع، قائم على دعم الإنتاج المحلي وتسهيل ولوجه للأسواق الخارجية. ويُفهم من ذلك أن الإعفاءات وحدها ليست كافية، بل تصبح فعالة عندما تُربط بإصلاحات هيكلية، مرافقة إدارية، وتحديث للإطار التنظيمي المرتبط بالتصدير.

المبحث الثاني: تحليل تأثير السياسة الجمركية على الميزان التجاري

بعد استعراض الأدوات الجمركية ودورها في التأثير على التجارة الخارجية، يصبح من الضروري الانتقال إلى تحليل الأثر الفعلي للسياسة الجمركية على الميزان التجاري الجزائري، بالنظر إلى أن فعالية أي سياسة اقتصادية تُقاس بمدى انعكاسها على المؤشرات الميدانية. ويشكّل الميزان التجاري أحد أهم هذه المؤشرات، حيث يعكس توازن أو اختلال العلاقات التجارية للدولة مع الخارج.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا المبحث إلى دراسة تأثير السياسة الجمركية الجزائرية بشكل مباشر على كل من الواردات والصادرات، من خلال تحليل المعطيات الاقتصادية ومتابعة تطور حجم المبادلات التجارية. ويُقسم هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول الأول تأثير السياسة الجمركية على الواردات، فيما يعالج الثاني انعكاساتها على الصادرات الوطنية.

المطلب الأول: تأثير السياسة الجمركية على الواردات والصادرات

أولا : تأثير السياسة الجمركية على الواردات

تعتبر الواردات أحد العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على الميزان التجاري، لكونها تمثل تدفقات نقدية خارجة من الاقتصاد الوطني نحو الخارج. ومن هذا المنطلق، تسعى السياسة الجمركية إلى الحد من تضخم الواردات، خاصة تلك التي تُصنف ضمن الكماليات أو المنتجات المنافسة للصناعة المحلية، من خلال فرض رسوم وتعريفات تهدف إلى تقليص حجمها وتحقيق نوع من الحماية للاقتصاد الوطني.

وفي الحالة الجزائرية، لطالما شكلت الواردات عبئاً كبيراً على الميزان التجاري، مما استدعى تبني إجراءات جمركية متعددة لضبطها. وعليه، يهدف هذا المطلب إلى تحليل مدى تأثير هذه الإجراءات الجمركية على حركة الواردات.

1. واقع السياسة الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

تعتبر السياسة الجمركية من الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الجزائر لتنظيم التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني. ومن خلال التعديلات المستمرة على القوانين والأنظمة الجمركية، سعت الجزائر إلى تحسين نظام الجمارك بما يتماشى مع التحديات الاقتصادية المحلية والدولية.

تقوم السياسة الجمركية الجزائرية على عدة محاور رئيسية، وهي:

أ. التحفيز على التصدير: تم تطبيق إعفاءات جمركية على المواد الأولية والمعدات الخاصة بالصناعات الموجهة للتصدير، وذلك لدعم القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.

ب. تنظيم التجارة الخارجية: من خلال الإشراف على عمليات الاستيراد والتصدير، وتسهيل الإجراءات الجمركية لصالح التجار والمستثمرين.

ت. تطوير الاقتصاد الوطني: تهدف الجمارك إلى حماية المنتجات الوطنية من المنافسة غير العادلة من خلال فرض تعريفات جمركية على بعض السلع المستوردة.

ث. تحقيق إيرادات للدولة: تلعب الجمارك دورًا أساسيًا في توفير الموارد المالية للخزينة العامة من خلال فرض الرسوم على الواردات. (التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير، 2022)

تطور السياسة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024):

منذ عام 2000، شهدت السياسة الجمركية في الجزائر مجموعة من التحولات الهامة:

قبل سنة 2000 : كانت الجزائر تركز في سياستها الجمركية على زيادة الإيرادات من خلال الرسوم الجمركية على الواردات. ورغم ذلك، كانت هناك بعض القيود على التجارة الخارجية بسبب سياسات الحمائية، وكان الهدف من الجمارك هو حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية .

الفترة من 2000 الى 2010 (فترة التوجه نحو التحفيز والإصلاحات الهيكلية) : ففي بداية الألفية الجديدة، بدأت الجزائر في تعديل سياستها الجمركية لتلبية احتياجات الاقتصاد المنفتح على التجارة العالمية، وخصوصًا في إطار اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. ومن أبرز الإصلاحات التي تمت خلال هذه الفترة:

- التخفيف من القيود الجمركية: تم العمل على تقليل التعريفات الجمركية على العديد من السلع المستوردة.
- تفعيل الإعفاءات الجمركية: تم تقديم حوافز للمستثمرين الصناعيين خاصة في القطاعات التي تستهدف التصدير. كما تم إعفاء المواد الأولية اللازمة للصناعات التحويلية من الرسوم الجمركية.
- إصلاح النظام الجمركي: تم تحديث النظام الجمركي الجزائري في عام 2003، بهدف تحسين كفاءة الإجراءات الجمركية وتسريع عمليات التفتيش والتخليص الجمركي. (التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير، 2022)

الفترة من 2010 الى 2020 (مرحلة التحديات والنمو المستدام) : منذ عام 2010، بدأت الجزائر في تطبيق سياسات جمركية تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن في الميزان التجاري. ومن أبرز الإجراءات التي تم اتخاذها:

أ. **إعفاءات جمركية لتشجيع التصدير**: تم تعزيز الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية والمعدات المستوردة من أجل دعم الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير. هذا يشمل إعفاءات على الآلات والمعدات التي يستخدمها المنتجون المحليون لتصنيع منتجات للتصدير.

ب. **فرض قيود على الواردات غير الضرورية**: في محاولة لتقليل العجز التجاري، تم فرض تعريفات جمركية عالية على السلع الكمالية والسلع المستهلكة التي يمكن تصنيعها محلياً.

ت. **الرقمنة والتسهيل الإداري**: تم تبني أنظمة إلكترونية لتسهيل الإجراءات الجمركية وتقليل البيروقراطية، مثل تطبيق "النظام المصرح به (TAXUD) "الذي يسهل المعاملات الجمركية للمستوردين والمصدرين.

الفترة من 2020 الى 2024 (مرحلة الإصلاحات والتكيف مع التغيرات الاقتصادية) : شهدت الجزائر في هذه الفترة إصلاحات إضافية في سياستها الجمركية بهدف تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وتحقيق توازن في الميزان التجاري. من أبرز الإجراءات:

أ. **زيادة الاعتماد على الإعفاءات الجمركية لدعم الصادرات**: تم توسيع نطاق الإعفاءات لتشمل العديد من القطاعات الموجهة نحو التصدير، خصوصًا تلك التي تعتمد على المواد الخام والآلات الحديثة.

ب. **تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في الجمارك:** تم تحسين وتسهيل الإجراءات الجمركية عبر الإنترنت، ما سهل عمليات التصدير والاستيراد.

ت. **سياسات لتقليل الواردات:** فرضت الحكومة قيودًا على استيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها محليًا، خاصة السلع الاستهلاكية، في إطار تعزيز الصناعات المحلية وتقليص العجز في الميزان التجاري.

من خلال ما سبق ، نستنتج انه منذ عام 2000 عملت الجزائر على تطوير سياستها الجمركية بشكل تدريجي مستفيدة من تجارب الإصلاحات العالمية ومحاولة التكيف مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية. وعلى الرغم من التحديات الهيكلية التي ما زالت تواجه الاقتصاد الجزائري، فإن السياسة الجمركية أصبحت أكثر مرونة وكفاءة في دعم الصناعات المحلية وتحفيز الصادرات، مما يساهم في تحسين الميزان التجاري تدريجيًا. (التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير، 2022)

2. علاقة السياسة الجمركية مع الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.

لدراسة العلاقة بين السياسة الجمركية و الواردات في الجزائر تم تقسيم فترة الدراسة الى المراحل التالية:

الفترة من 2000 الى 2007 (مرحلة التحرير التدريجي وتزايد في الواردات): في هذه المرحلة، بدأت الجزائر في تحرير تجارتها الخارجية تدريجياً ضمن التزاماتها مع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (عام 2005) ، مما أدى إلى انخفاض تدريجي في الرسوم الجمركية على كثير من المنتجات الأوروبية، وفتح السوق الجزائرية أمام سلع مستوردة بتعريفات منخفضة أو معفية. في 2000 ارتفعت الواردات من 9.173 مليار دولار إلى 27.631 مليار دولار في 2007 . ان السياسة الجمركية خلال هذه الفترة شجعت الاستيراد أكثر من الإنتاج، حيث تم تقليص الحماية الجمركية دون توفير بدائل إنتاج محلية، مما زاد من التبعية للأسواق الخارجية.

الفترة من 2008 الى2014 (ارتفاع قياسي بسبب الطفرة النفطية وضعف آليات الرقابة): ارتفعت الواردات بشكل كبير بفعل ارتفاع إيرادات المحروقات وغياب سياسات فعالة

لترشيد الاستيراد. لم تكن السياسة الجمركية فعالة في ضبط هذا النمو، بل اتسمت بالمرونة العالية تجاه السلع المستوردة، حيث بلغت الواردات ذروتها سنة 2012 بـ 74.247 مليار دولار .و رغم بعض إجراءات الحماية (مثل رفع التعريفات على بعض المواد) ، لم يكن هناك ضبط فعلي، وظلت الجمارك تؤدي دورها كمُحصِّل للضرائب فقط، دون استراتيجية للتحكم في بنية الواردات.

الفترة من 2015 الى 2019 (بداية سياسة تقييد الواردات وتقنين الإعفاءات) : ابتداء من 2015، ومع انهيار أسعار النفط، شرعت الحكومة في إعادة النظر في سياستها الجمركية للحد من فاتورة الاستيراد:

- تجميد بعض الإعفاءات، وتطبيق رخص الاستيراد على بعض المنتجات (كالسيارات، الإسمنت، الحديد)
- فرض رسوم وقائية مؤقتة إضافية (DAPS) على مئات المنتجات بهدف حماية الإنتاج المحلي.

هذا أدى إلى تراجع تدريجي في قيمة الواردات: من 58.580 مليار دولار سنة 2015 إلى 46.727 مليار دولار سنة 2017. لكن فعالية هذه السياسات ظلت محدودة بسبب:

- ضعف الرقابة على الفواتير المضخمة.
- استمرار الاعتماد على المواد الوسيطة المستوردة في الإنتاج المحلي.
- ضعف استجابة القطاع الصناعي لتغطية الفجوة الناتجة عن تقليص الواردات.

الفترة من 2000 الى 2024 (سياسة انتقائية وعودة النمو التدريجي) : مع اعتماد مخطط الإنعاش الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19، انتقلت السياسة الجمركية إلى نموذج انتقائي يعتمد على:

- تقييد الواردات الكمالية
- الإبقاء على الإعفاءات للمواد الأولية والمعدات الصناعية.
- تحفيز التصنيع المحلي عبر إعفاءات مستهدفة .

رغم ذلك، عادت الواردات إلى الارتفاع التدريجي من 34.421 مليار دولار في 2020 إلى 45.789 مليار دولار في 2024 بسبب:

- ارتفاع الطلب المحلي.
- تضخم الأسعار العالمية.
- الحاجة المستمرة إلى استيراد مواد نصف مصنعة ومعدات.

من خلال ما سبق ، نستنتج أن السياسة الجمركية في الجزائر أثرت على الواردات بدرجات متفاوتة:

في البداية (2000–2014) ، ساهمت في توسيع الواردات نتيجة التسهيلات المفرطة، وخفض الرسوم الجمركية في إطار الاتفاقيات الدولية دون حماية للمنتج المحلي.

بعد 2015، بدأت الدولة تستخدم الجمارك كأداة ضبط عبر الرسوم الوقائية والقيود الإدارية، ما أدى إلى خفض نسبي للواردات.

من 2020 فصاعدًا، أصبحت السياسة الجمركية أكثر توازناً، حيث تستهدف تخفيض الواردات غير الضرورية، مع الإبقاء على إعفاءات تحفّز الإنتاج المحلي، لكن فعالية هذه السياسة تبقى مرتبطة بإصلاح شامل للمنظومة الإنتاجية، إذ لا يمكن للجمارك وحدها ضبط الواردات ما لم يتوفر بديل محلي تنافسي.

ثانيا: تأثير السياسة الجمركية على الصادرات

تلعب الصادرات دوراً محورياً في تحقيق التوازن التجاري وزيادة الإيرادات بالعملة الصعبة، ما يجعل تعزيزها هدفاً استراتيجياً لأي سياسة تجارية فعالة. وفي هذا الإطار، تعمل السياسة الجمركية على تهيئة الظروف الملائمة لتشجيع الصادرات، من خلال جملة من الحوافز، كالإعفاءات الجمركية، تبسيط الإجراءات، وتسهيل الوصول إلى الأسواق الخارجية. بالنسبة للجزائر، ورغم الجهود المبذولة لتنويع القاعدة التصديرية، لا تزال الصادرات تعاني من هيمنة قطاع المحروقات، وضعف تنافسية المنتجات خارج هذا القطاع. وعليه، يهدف هذا المطلب إلى تحليل مدى تأثير السياسات الجمركية على تطور الصادرات الجزائرية.

من خلال سياسة الجمركية التي تركز على الإعفاءات والامتيازات للمصدرين، شهدت الجزائر قفزات في صادراتها غير النفطية خاصة بعد تطبيق الإصلاحات الجمركية التي استهدفت القطاعات الإنتاجية المختلفة.

ومن خلال السياسة الجمركية الجزائرية المفصلة في المطلب السابق و احصائيات صادرات الجزائر الموضحة في الجدول السابق رقم (2-3) يمكننا استنتاج مايلي :

- رغم وجود بعض الإعفاءات الجمركية في هذه الفترة، إلا أن الصادرات غير النفطية كانت تعاني من تباطؤ في النمو. على سبيل المثال، بلغت الصادرات 2.014 مليار دولار في 2010، ثم سجلت ارتفاعًا طفيفًا إلى 2.582 مليار دولار في 2011، ولكن تراجعت إلى 1.969 مليار دولار في 2012، مما يدل على أن أثر السياسة الجمركية لم يكن كافياً لتحفيز النمو المستدام في هذا القطاع.

في هذه الفترة، كانت الإعفاءات الجمركية قد بدأت في إتاحة الفرصة لبعض الصناعات الموجهة نحو التصدير (مثل الصناعات الغذائية والنسيج والمنتجات الكيماوية) للاستفادة من التخفيضات الجمركية على المواد الأولية والآلات اللازمة للإنتاج. إلا أن البنية التحتية وسلاسل التوريد كانت لا تزال تعيق تطور هذه القطاعات.

- شهدت الفترة من 2015 الى 2019 بعض التحسن في سياسة الإعفاءات الجمركية، إذ شهدت الصادرات غير النفطية ارتفاعًا طفيفًا إلى 2.925 مليار دولار في 2015، لكن العجز التجاري عاد ليؤثر على الميزان التجاري مع انخفاض الصادرات في 2016 إلى 2.580 مليار دولار.

في هذه المرحلة، كانت الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية والأدوات المستخدمة في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة التحويلية قد بدأت تؤتي ثمارها بشكل أكبر. ورغم هذا التحسن، ظل الاعتماد على المحروقات يشكل عاملًا رئيسيًا في تحديد تطور الاقتصاد الجزائري، مما كان يحد من الاستفادة الكاملة من هذه الإعفاءات.

- تحسن تدريجي بعد 2020 بفضل الإصلاحات الجمركية: بدأت السياسة الجمركية الجزائرية تأخذ طابعًا أكثر فعالية بدءًا من عام 2020، حيث تم تبني إصلاحات هيكلية واسعة النطاق لتحفيز الصادرات غير النفطية. تم تطبيق إعفاءات جمركية واسعة على المواد الأولية والآلات الخاصة بالصناعات الموجهة للتصدير، ما ساعد على تقليص تكلفة الإنتاج المحلي وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.
- الفترة من 2020 الى 2024 تزامن تطبيق الإعفاءات الجمركية مع تحسن ملحوظ في حجم الصادرات غير النفطية، حيث ارتفعت إلى 4.495 مليار دولار في 2020، ثم إلى 5.815 مليار دولار في 2024. هذا التحسن يمكن تفسيره بتطبيق إجراءات دعم الصادرات التي تشمل تسهيلات جمركية ومراجعة لسياسات الواردات، بالإضافة إلى تحفيز الإنتاج المحلي الموجه نحو التصدير. وبذلك، أصبح القطاع الصناعي والزراعي أكثر قدرة على الوصول إلى أسواق جديدة .كما ساهمت التحسينات في إجراءات التصدير، مثل رقمنة العمليات الجمركية وتسهيل الإجراءات، في تسريع حركة البضائع، مما أعطى دفعة إضافية للصادرات .

و من خلال ما سبق ، يتضح أن السياسة الجمركية ساعدت في تحفيز هذا القطاع، ولكن مع تأثيرات متفاوتة عبر الزمن . كانت الإعفاءات الجمركية أداة فعالة في دعم الصناعات الموجهة للتصدير، خاصة بعد 2015، حيث أظهرت الزيادة الكبيرة في صادرات غير المحروقات بداية من 2020، إذ ارتفعت من 1.909 مليار دولار في 2019 إلى 4.495 مليار دولار في 2020، ثم إلى 5.815 مليار دولار في 2024 و ذلك راجع الى الإصلاحات الجمركية التي تم تنفيذها، مثل تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية والمعدات الخاصة بالصناعة التحويلية، لعبت دورًا كبيرًا في تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية، مما أثر إيجابيًا على الصادرات غير النفطية. بحيث إن السياسات الجمركية، وخصوصًا الإعفاءات الجمركية، لعبت دورًا بارزًا في تحفيز صادرات الجزائر خارج المحروقات. إلا أن التحسن الفعلي في هذا المجال أصبح أكثر وضوحًا بعد عام 2020، حيث تزامنت هذه الإصلاحات مع جهود أكبر نحو تنويع الاقتصادوتحسين البنية التحتية، مما ساعد على تحقيق زيادة ملحوظة في الصادرات غير النفطية.

المطلب الثاني: قياس أثر السياسة الجمركية على الميزان التجاري

تُعتبر السياسة الجمركية أداة مهمة في يد الدولة لتنظيم التجارة الخارجية وحماية

الاقتصاد الوطني. ومن بين الجوانب التي يمكن دراستها لقياس فعالية هذه السياسة، نجد العلاقة بين مداخيل الجباية الجمركية والميزان التجاري

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر مداخيل الجباية الجمركية على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000–2024، وذلك باستخدام نموذج المربعات الصغرى كأداة تحليل قياسي وتُعد طريقة المربعات الصغرى من أكثر الأساليب استخدامًا في الاقتصاد القياسي لتقدير العلاقة بين متغيرين أو أكثر. وتعتمد هذه الطريقة على تحليل البيانات المتوفرة من أجل بناء نموذج يمكن من خلاله تفسير سلوك متغير معين (مثل الميزان التجاري) بالاعتماد على متغير أو عدة متغيرات مستقلة (مثل مداخيل الجباية الجمركية).

و الهدف من هذه الطريقة هو إيجاد الخط الأفضل الذي يصف العلاقة بين المتغيرات، بحيث تكون الفروق بين القيم الحقيقية والتقديرات الناتجة عن النموذج أصغر ما يمكن. تتميز هذه الطريقة بالدقة والبساطة، وتوفر نتائج يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، بشرط احترام مجموعة من الشروط الإحصائية مثل استقرار العلاقة بين المتغيرات وغياب التداخل أو التحيز في البيانات.

أولا: تقديم المعطيات

المتغير الأول: المداخيل الجبائية الجمركية (متغير مستقل)

الجدول رقم 3.2: المداخيل الجبائية الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

الوحدة : مليار دينار

السنة	مداخيل الجبائية الجمركية	السنة	مداخيل الجبائية الجمركية	السنة	مداخيل الجبائية الجمركية
2000	90	2009	172	2018	1026
2001	104	2010	183	2019	1098
2002	128	2011	222	2020	1035
2003	143	2012	337	2021	1041
2004	137	2013	401	2022	1148
2005	143	2014	369	2023	1552
2006	113	2015	659	2024	1652
2007	132	2016	991		
2008	164	2017	1006		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات و تقارير المديرية العامة للضرائب

سنقوم من خلال هذا العنصر بالتحليل الإحصائي و الإقتصادي للمداخيل الجبائية الجمركية في الجزائري خلال الفترة (2000-2024)، ولتقديم رؤية أكثر وضوحا تم تمثيل احصائيات المتغير بشكل بياني كما يلي:

الشكل رقم 1.2: منحنى بياني للمداخيل الجبائية الجمركية خلال الفترة (2000-2024)

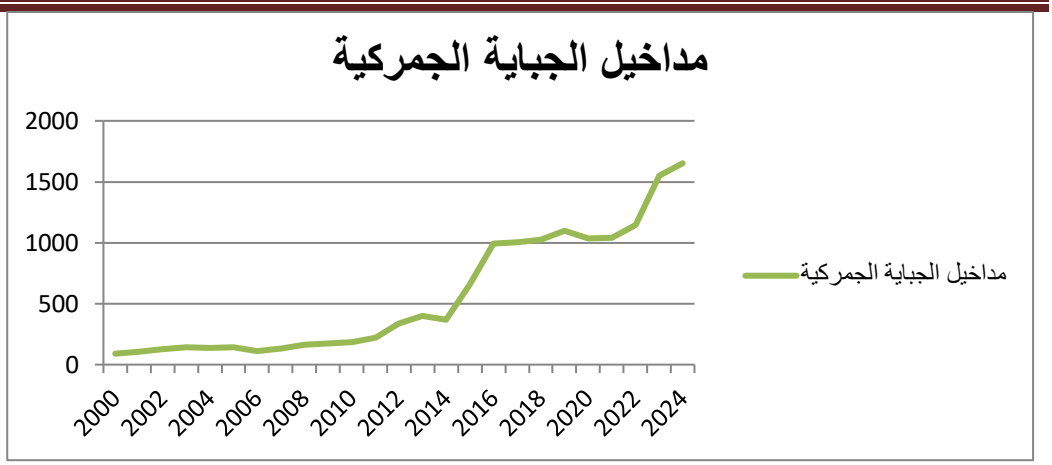

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

شهدت مداخيل الجباية الجمركية في الجزائر تطورًا ملحوظًا خلال الفترة المدروسة، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى عدة مراحل متميزة:

الفترة من 2000 الى 2006:

نمو تدريجي مع تقلبات طفيفة انطلقت مداخيل الجباية الجمركية سنة 2000 من 90 مليار دينار، وارتفعت تدريجيًا إلى143 مليار دينار سنة 2005 وسجلت سنة 2006 تراجعًا نسبيًا إلى 113 مليار دينار، ما يعكس تقلبات قد تكون مرتبطة بتغيرات في حجم الواردات أو تطبيق اتفاقيات تجارية جديدة.

الفترة من 2007 الى 2011:

استقرار نسبي في النمو ، حيث في سنة 2007 سجلت المداخيل ارتفاع من 132 مليار دينار إلى 222 مليار دينار سنة 2011 .هذا النمو يعكس توسع النشاط التجاري وزيادة عمليات الاستيراد، مع بقاء السياسة الجمركية فعالة في التحصيل.

الفترة من 2012 الى 2015:

قفزة كبيرة حيث شهدت المداخيل تطورًا كبيرًا، بلغت 337 مليار دينار سنة 2012 وواصلت الارتفاع إلى 659 مليار دينار سنة 2015. في هذه المرحلة تُظهر تحسنًا ملحوظًا في فعالية الجباية الجمركية، نتيجة إصلاحات إدارية أو ارتفاع في قيمة الواردات.

الفترة من 2016 الى 2020:

مستويات مرتفعة نسبيًا مع استقرار ، بحيث سجلت المداخيل ارتفاعًا قويًا لتبلغ 991 مليار دينار في 2016، وتواصلت عند مستويات مرتفعة حوالي 1000– 1100 مليار دينار، هذا الاستقرار يُعزى إلى نضج النظام الجمركي واستقرار السياسات التجارية.

الفترة من 2021 الى 2024:

نمو قوي في التحصيل، بحيث ارتفعت المداخيل من 1148 مليار دينار سنة 2021 إلى 1652 مليار دينار سنة 2024. هذا التطور قد يعكس ارتفاعًا قيمة الواردات، تشديد في إجراءات التحصيل ومكافحة التهرب الجمركي، وتخفيض في الإعفاءات الجمركية.

من خلال ما سبق ، يظهر تطور مداخيل الجباية الجمركية في الجزائر بين 2000 و2024 مسارًا تصاعديًا عامًا، مع بعض الفترات من التباطؤ أو التراجع، غالبًا لأسباب اقتصادية أو تنظيمية. ويبدو أن السنوات الأخيرة شهدت تحسنًا واضحًا في مستويات التحصيل، ما قد يدل على فعالية أكبر في تطبيق السياسة الجمركية أو على تحولات في بنية التجارة الخارجية.

المتغير الثاني:قيمة الميزان التجاري الجزائري (متغير تابع)

الجدول رقم 4.2: قيمة الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2024)

الوحدة :مليار دولار

السنة	رصيد الميزان التجاري	السنة	رصيد الميزان التجاري
2000	12.85	2013	9.880
2001	9.19	2014	0.459
2002	6.81	2015	-18.083
2003	11.07	2016	-20.128
2004	13.77	2017	-14.412
2005	25.64	2018	-7.458
2006	34.06	2019	-9.00
2007	34.24	2020	-13.49
2008	40.60	2021	1.23
2009	7.78	2022	26.96
2010	18.20	2023	12.71
2011	25.96	2024	6.3
2012	20.167		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

سنقوم من خلال هذا العنصر بالتحليل الإحصائي و الإقتصادي للميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2024)، ولتقديم رؤية أكثر وضوحا تم تمثيل احصائيات المتغير بشكل بياني كما يلي:

الشكل رقم 2.2: منحنى بياني لقيمة الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2024)

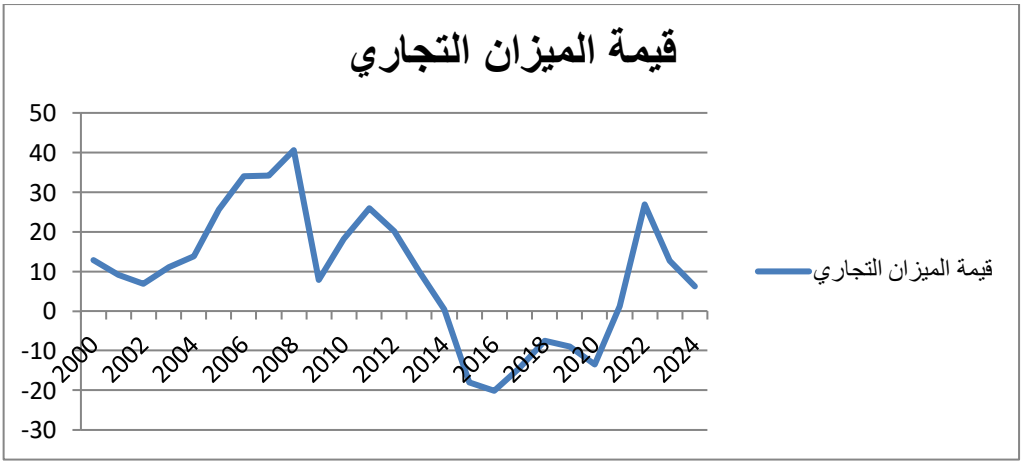

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

يعكس تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2024 مساراً اقتصادياً متقلباً، يعكس بدوره مدى تأثر الاقتصاد الوطني بعائدات المحروقات التي تُمثل

المصدر الرئيسي للصادرات الجزائرية. فيما يلي تحليل مفسر لأهم المحطات خلال هذه الفترة:

الفترة من 2000 الى 2008:مرحلة الفوائض المتزايدة.

خلال هذه الفترة، شهد الميزان التجاري الجزائري فوائض تجارية متنامية، حيث ارتفعت القيم من نحو 12 مليار دولار إلى أكثر من 40 مليار دولار. هذا النمو يعود أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، وهو ما عزز مداخيل الصادرات الجزائرية بشكل كبير، في وقت كانت فيه الواردات تحت السيطرة نسبياً. يُعد عام 2008 الذروة من حيث الفائض، ويُعزى ذلك إلى القفزة الكبيرة في أسعار المحروقات قبل الأزمة المالية العالمية.

الفترة من 2009 الى 2014:

تقلبات مع الاحتفاظ بفوائض بحيث في عام 2009، سُجّل تراجع كبير في الفائض إلى حدود 7.78 مليار دولار، نتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية التي أثّرت على الطلب وأسعار النفط. لكن سرعان ما استعاد الميزان التجاري توازنه في السنوات اللاحقة، بفضل تعافي أسعار الطاقة نسبياً، إذ عادت الفوائض لتسجل أرقاماً معتبرة، وإن لم تصل إلى مستويات ما قبل الأزمة. هذه المرحلة تُظهر هشاشة الميزان التجاري في ظل استمرار الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات.

الفترة من 2015 الى 2019:الدخول في العجز التجاري

فابتداءً من سنة 2015، بدأت الجزائر تسجل عجوزات واضحة في ميزانها التجاري، وهي الفترة التي تزامنت مع انهيار أسعار النفط عالمياً. هذا التراجع الكبير في المداخيل التصديرية لم يُقابله خفض فعال في الواردات، ما أدى إلى تسجيل عجوزات متزايدة سنة بعد أخرى وبلغت هذه العجوزات ذروتها سنة 2016 و2017، مما عكس أزمة هيكلية مرتبطة بعدم تنويع الاقتصاد وبقاء الاعتماد المفرط على عائدات النفط والغاز.

الفترة من 2020 الى 2021:استمرار العجز مع تأثير الجائحة .

وفي هذه المرحلة، تواصل العجز التجاري في سياق عالمي استثنائي بسبب جائحة كوفيد-19، التي تسببت في تراجع كبير للطلب العالمي وانخفاض أسعار النفط، إضافة إلى اختلال سلاسل التوريد، ما أثّر سلباً على النشاط الاقتصادي الجزائري، سواء في التصدير أو الإنتاج المحلي.

الفترة من 2022-2024:تحسن تدريجي وعودة للفوائض .

فبداية من سنة 2022، بدأ الميزان التجاري يتحسن بشكل واضح، إذ عادت الجزائر إلى تسجيل فوائض بفضل ارتفاع أسعار النفط مجدداً، مدعومة بتحسن الوضع العالمي بعد الجائحة، وبتوجه حكومي نحو تقليص الواردات وتشجيع بعض الصناعات الوطنية. هذا

الاتجاه استمر حتى 2024، لكن بوتيرة أقل، مما يعكس بعض الجهود نحو التوازن، رغم بقاء الوضع رهيناً بتقلبات السوق العالمية للطاقة.

ثانيا: نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي – باستخدام بيانات الجباية الجمركية والميزان التجاري

الجدول رقم 5.2: نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/16/25 Time: 20:47
Sample: 2000 2024
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	18.76125	4.516828	4.153633	0.0004
X	-0.016640	0.006042	-2.754070	0.0113

R-squared	0.247995	Mean dependent var	9.412400
Adjusted R-squared	0.215299	S.D. dependent var	16.81872
S.E. of regression	14.89859	Akaike info criterion	8.317028
Sum squared resid	5105.260	Schwarz criterion	8.414538
Log likelihood	-101.9628	Hannan-Quinn criter.	8.344073
F-statistic	7.584899	Durbin-Watson stat	0.611617
Prob(F-statistic)	0.011299		

المعادلة المقدّرة:

قيمة الميزان التجاري : $(Y) = 18.76$ **-0.0166× مداخيل الجباية الجمركية(X)**

نتائج التقدير:

- $R^2 = 0.248$ ← فقط24.8 % من التباين في Yمفسَّر بواسطة X
- **F-statistic = 7.585** مع **P-value = 0.0113** ← النموذج دال عند مستوى 5%
- **معامل X = -0.0166** مع **P = 0.011** ← العلاقة عكسية ودالة إحصائيًا
- **الثابت = 18.76** مع **P < 0.001**
- **Durbin-Watson = 0.612** ← يشير إلى احتمال وجود ارتباط تسلسلي في البواقي.

التفسير الاقتصادي:

تشير النتائج إلى وجود علاقة **عكسية** بين مداخيل الجباية الجمركية وقيمة الميزان التجاري.

كلما زادت الجباية الجمركية بوحدة واحدة، ينخفض الميزان التجاري بمقدار **0.0166** تقريبًا.

كما أن النموذج دال إحصائيًا، لكن تبقى نسبة التباين المفسّر ضعيفة(24.8%) ، ما يدل على أن متغيرات أخرى قد تؤثر على الميزان التجاري ولم يتم تضمينها في هذا النموذج.

المبحث الثالث: تحديات واستراتيجيات لتحسين الميزان التجاري في الجزائر.

رغم اعتماد الجزائر على مجموعة من الأدوات الجمركية في إطار سياستها التجارية، إلا أن النتائج المحققة على مستوى الميزان التجاري لا تزال دون التطلعات، مما يعكس وجود عراقيل بنيوية ومؤسساتية تحدّ من نجاعة هذه السياسات. فالتحديات التي تواجهها الجزائر لا تقتصر فقط على الجوانب التقنية للسياسة الجمركية، بل تمتد لتشمل إكراهات هيكلية تتعلق بضعف التنويع الاقتصادي، وتقلّبات الأسواق الدولية، والاعتماد الكبير على صادرات المحروقات.

وفي ضوء هذه المعطيات، يسعى هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تعيق تحسين الميزان التجاري الوطني، مع اقتراح استراتيجيات عملية يمكن أن تسهم في تجاوز هذه العقبات، وتعزيز فعالية السياسة الجمركية في خدمة التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تحديات لتحسين الميزان التجاري

يعد تحسين الميزان التجاري هدفاً محورياً في السياسات الاقتصادية لأي دولة، غير أن تحقيق هذا الهدف يواجه في الجزائر عدة تحديات متداخلة تعيق فعالية الإجراءات المتخذة، لاسيما على مستوى السياسة الجمركية. فإلى جانب الاختلالات المرتبطة بالبنية الاقتصادية، تبرز تحديات مؤسسية وتشريعية، وكذا عراقيل تتعلق بضعف البنية التحتية للتصدير، وغياب تنوع فعلي في العرض الوطني القابل للتصدير.

يتناول هذا المطلب أهم هذه التحديات التي تؤثر سلباً على فعالية السياسة الجمركية في تحسين الميزان التجاري مع التركيز على الأسباب الجذرية التي تقف وراء استمرار العجز التجاري رغم التدخلات المتكررة.

تحسين الميزان التجاري الجزائري يواجه مجموعة من التحديات الهيكلية والظرفية، التي تؤثر على قدرة البلاد على تقليص العجز وتحقيق توازن مستدام بين الصادرات والواردات. فيما يلي أبرز هذه التحديات:

1. **الاعتماد المفرط على صادرات المحروقات:** رغم محاولات التنويع،لا تزال الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، التي تمثل أكثر من 90% من عائدات التصدير. هذا يجعل الميزان التجاري هشاً أمام تقلبات أسعار السوق الدولية ويصعب تحقيق استقرار طويل الأمد. (الله، بن حراث، و يوسفي، 2015، صفحة 42)

2. **ضعف القاعدة الإنتاجية، الصناعية والزراعية:** الاقتصاد الجزائري يعاني من محدودية في تنوع المنتجات القابلة للتصدير، إذ تظل الصناعات التحويلية والزراعة دون مستوى يؤهلهما للمنافسة الخارجية. كما أن الكثير من السلع المستهلكة محلياً يتم استيرادها، ما يثقل كفة الواردات.

3. **نقص البنية التحتية اللوجستية والموانئ:** تواجه الجزائر ضعفاً في القدرات اللوجستية وسلاسل التوريد خصوصاً ما يتعلق بالموانئ، التخزين، والنقل البري. هذا يزيد من كلفة التصدير، ويؤثر سلباً على تنافسية المنتج الجزائري في الأسواق الخارجية. (سارة، مشاكل التجارة الخارجية في الجزائر، 2018)

4. **الإجراءات البيروقراطية وتعقيد مناخ الأعمال**: لا تزال الإجراءات الإدارية المرتبطة بالتصدير، الجمارك وتحويل الأرباح تعاني من البيروقراطية، ما يعوق استقطاب الاستثمارات الأجنبية ويدفع بعض الفاعلين المحليين للابتعاد عن الأسواق الدولية.

5. **ضعف الاتفاقيات التجارية الفعّالة:** رغم انضمام الجزائر لاتفاقيات إقليمية ودولية (مثل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية الحرة)، إلا أن استفادتها منها تبقى محدودة، بسبب غياب استراتيجية تفاوضية فعالة وقصور في حماية المنتج الوطني.

6. **ضعف ثقافة التصدير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**غالبية المؤسسات الجزائرية لا تمتلك بعد رؤية تصديرية واضحة، وتفتقر إلى المهارات والتقنيات اللازمة لتطوير تواجدها في الأسواق الخارجية، ما يُحد من إسهام القطاع الخاص في تحسين الميزان التجاري.

7. **تقلبات سعر الدينار**: التذبذب المستمر في سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات، كما يجعل من التخطيط للاستيراد أو التصدير أكثر صعوبة، خصوصاً بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (سارة، مشاكل التجارة الخارجية في الجزائر، 2018)

المطلب الثاني: استراتيجيات ومقترحات لتحسين الميزان التجاري الجزائري

بعد تحليل التحديات التي تواجه السياسة الجمركية في تحسين الميزان التجاري الجزائري، تبرز الحاجة الماسة إلى تبني استراتيجيات فعّالة ومتكاملة للتغلب على هذه العوائق. فإصلاح الميزان التجاري لا يتطلب فقط تعديل السياسات الجمركية، بل يستدعي أيضًا إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتعزيز قدرات الإنتاج المحلي، وتوسيع قاعدة الصادرات إلى أسواق جديدة .

تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تحسين قدرة الجزائر على تصدير منتجات متنوعة وغير مرتبطة حصريًا بالمحروقات بالإضافة إلى تقوية بيئة الأعمال المحلية لجذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي. ويُركّز هذا المطلب على اقتراح مجموعة من السياسات والإجراءات التي يمكن أن تسهم في تحقيق توازن تجاري مستدام، بما يضمن تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني ويعزز قدرته التنافسية على المستوى الدولي.

ولتحقيق توازن مستدام في الميزان التجاري، تحتاج الجزائر إلى اعتماد رؤية استراتيجية متكاملة ترتكز على إصلاحات هيكلية وتنظيمية، وتطوير قطاعات الإنتاج والتصدير. وفي هذا السياق، يمكن اقتراح المحاور التالية:

1. **تنويع قاعدة الصادرات**: ينبغي تقليل الاعتماد على المحروقات عبر تطوير قطاعات واعدة مثل الصناعات الغذائية، الأدوية، الصناعات التحويلية، والمنتجات الفلاحية. كما يتطلب الأمر دعم المؤسسات المنتجة الموجهة للتصدير، وتحسين نوعية المنتجات الوطنية بما يتوافق مع المعايير الدولية، وتعزيز العلامة التجارية "صنع في الجزائر."
2. **ترشيد الواردات دون الإضرار بالإنتاج المحلي:** يتعين على الحكومة التحكم في فاتورة الاستيراد من خلال اعتماد سياسة عقلانية تحد من استيراد المواد الكمالية والسلع التي تتوفر لها بدائل محلية، مع تشجيع المناولة الصناعية وإنتاج المكونات محلياً لتقليص التبعية الخارجية.
3. **تهيئة مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار الإنتاجي:** يتطلب تحسين الميزان التجاري بيئة استثمارية مستقرة وجذابة، من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية والجبائية، وتثبيت التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى توفير التمويل والتأمين لفائدة المصدرين. (سارة، مشاكل التجارة الخارجية في الجزائر، 2018)
4. **تطوير البنية التحتية اللوجستية والتجارية:** من الضروري رفع كفاءة الموانئ والمطارات وشبكات النقل، وتوفير مناطق صناعية وتجارية متخصصة، إضافة إلى رقمنة المعاملات التجارية والجمركية لتسريع حركة السلع وخفض التكاليف.
5. **فتح أسواق جديدة وتفعيل الاتفاقيات التجارية**: ينبغي توجيه الجهود نحو تنويع الشركاء التجاريين، والاستفادة القصوى من الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية، مع إعادة التفاوض حول الاتفاقيات غير المتوازنة لحماية الاقتصاد الوطني.
6. **تعزيز قدرات الفاعلين الاقتصاديين في مجال التصدير:** ينبغي توفير برامج تدريب وتأهيل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من ولوج الأسواق الخارجية، وتعزيز ثقافة التصدير من خلال التعليم الجامعي والتكوين المهني والمرافقة التقنية.
7. **انتهاج سياسة صرف متوازنة:** يتطلب دعم التنافسية الخارجية اعتماد سياسة صرف مرنة تراعي الواقع الاقتصادي وتدعم الصادرات، مع توفير تسهيلات للمصدرين فيما يخص تحويل الإيرادات بالعملة الصعبة. (اسامة، 2021، صفحة 435)

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، تبيّن أن السياسة الجبائية الجمركية تمثل أداة محورية في توجيه التجارة الخارجية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، خاصة في ما يتعلق بتحسين الميزان التجاري. فقد أظهرت الدراسة أن الرسوم الجمركية تُستخدم للحد من الواردات غير الضرورية، مما يسهم في تقليص العجز التجاري، في حين أن الإعفاءات الجمركية تُعد وسيلة فعّالة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية في الأسواق الخارجية.

كما كشف تحليل تأثير السياسة الجمركية على الميزان التجاري الجزائري عن محدودية الأثر الإيجابي نتيجة لعدة عوامل، منها ضعف البنية التحتية للتصدير، وعدم استقرار التشريعات، واعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات بشكل مفرط. ورغم الجهود المبذولة، إلا أن فعالية هذه السياسة تبقى مرهونة بإصلاحات هيكلية أوسع وسياسات مكمّلة.

وفي ضوء ما سبق، فإن مواجهة التحديات التي تعيق تحسن الميزان التجاري تتطلب تبنّي إستراتيجيات متكاملة تشمل إعادة هيكلة المنظومة الجبائية، دعم الإنتاج الوطني، وتوفير مناخ استثماري محفّز، إلى جانب تعزيز التصدير خارج قطاع المحروقات، لتحقيق توازن تجاري أكثر استدامة.

خاتمة

خاتمة:

إن تحقيق التوازن في الميزان التجاري يعد من أبرز التحديات التي تواجهها الاقتصادات النامية، وعلى رأسها الجزائر، التي عرفت اختلالاً واضحاً في هذا المؤشر نتيجة اعتماده شبه الكلي على صادرات المحروقات، وضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية. وفي هذا الإطار، برزت السياسة الجبائية الجمركية كأداة حيوية في يد الدولة يمكن أن تسهم في تنظيم التجارة الخارجية، وضبط تدفقات السلع والخدمات، وتحقيق حماية نسبية للصناعة الوطنية، وبالتالي تقليل العجز التجاري الذي يشكل عبئاً مستمراً على الاقتصاد الوطني.

من خلال تحليل واقع السياسة الجبائية الجمركية في الجزائر، يتضح أن هذه السياسة قد شهدت تطورات ملحوظة من حيث التشريعات والإجراءات، خاصة مع الانفتاح الاقتصادي وإبرام اتفاقيات الشراكة والانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية. ومع ذلك، فإن فعاليتها لا تزال محدودة بسبب عدة عوائق، من بينها الطابع الريعي للاقتصاد، ضعف البنية الإنتاجية والتصديرية، الاعتماد على نظام استيرادي واسع وغير مراقب بدقة، إضافة إلى عراقيل إدارية ومؤسساتية تحدّ من فاعلية تطبيق القوانين الجمركية.

وقد بيّنت الدراسة أن الرسوم الجمركية، رغم أهميتها كأداة لحماية الاقتصاد الوطني، تحتاج إلى تكييف مستمر مع متطلبات السوق وحجم الإنتاج المحلي، بحيث لا تتحول إلى عبء على المستهلك أو عائق أمام النمو. كما أن الإعفاءات والتسهيلات الجمركية، إذا لم تكن موجهة بدقة نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، فإنها قد تُستغل بشكل سلبي ولا تحقق الأهداف التنموية المرجوة منها. وفي المقابل، فإن تحفيز الصادرات عبر حوافز جبائية مدروسة، وربط السياسات الجمركية بالأهداف الصناعية والاستثمارية، يمكن أن يدفع بالاقتصاد نحو مسار أكثر توازناً.

إن نجاح السياسة الجبائية الجمركية في تحقيق أهدافها يتطلب توفر رؤية اقتصادية واضحة، تتكامل فيها السياسات المالية، الاستثمارية، الصناعية والتجارية، إلى جانب ضرورة تحديث الإدارة الجمركية وتعزيز كفاءتها، وتبني أنظمة رقابة رقمية وشفافة تحد من التلاعب والغش، وترفع من فعالية التحصيل وتطبيق القانون. كما أن إشراك القطاع الخاص المنتج، وتفعيل آليات الحوار بين الفاعلين الاقتصاديين ومصالح الجمارك، يشكلان ركيزة أساسية في بناء سياسة جمركية أكثر توازناً وفعالية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن السياسة الجبائية الجمركية تُعتبر رافعة أساسية لتحسين وضعية الميزان التجاري، لكنها ليست حلاً منفرداً، بل عنصر من عناصر متعددة تتطلب انسجاماً وتكاملاً في التخطيط والتطبيق. إن تحسين الميزان التجاري الجزائري لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن إصلاح شامل وعميق للمنظومة الاقتصادية، يرتكز على تنويع مصادر الدخل، رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وتوسيع القاعدة التصديرية، خاصة في القطاعات غير النفطية.

نتائج الدراسة:

1. تلعب السياسة الجبائية الجمركية دوراً أساسياً في التأثير على حركة التجارة الخارجية من خلال التحكم في الواردات ودعم الصادرات.
2. الرسوم الجمركية تُعد أداة فعالة للحد من الواردات العشوائية، لكنها تحتاج إلى تكييف مستمر مع احتياجات السوق المحلي لضمان حماية الصناعة دون خلق تضخم.
3. الإعفاءات الجمركية، إذا وُجهت بشكل رشيد، يمكن أن تعزز تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية وتدعم المصدرين.
4. الميزان التجاري الجزائري يعاني من عجز هيكلي، يعود إلى ضعف التنويع الاقتصادي والاعتماد المفرط على المحروقات.
5. هناك فجوة كبيرة بين السياسة الجمركية النظرية والتطبيق الفعلي، نتيجة لتعدد العراقيل الإدارية، ضعف التنسيق المؤسساتي، وانتشار التهرب والغش الجمركي.
6. التحديث الجزئي في الإدارة الجمركية غير كافٍ، ويتطلب إصلاحاً شاملاً يعتمد على الرقمنة، الشفافية، والتكوين المتواصل للموارد البشرية.

التوصيات

1. إعادة هيكلة النظام الجمركي بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الوطني والتحولات العالمية، مع التركيز على الرقمنة وتبسيط الإجراءات.
2. توجيه الرسوم الجمركية لحماية المنتجات الوطنية مع مراعاة عدم الإضرار بالمستهلك أو خلق تضخم في الأسعار.
3. وضع إطار استراتيجي للإعفاءات الجمركية يُراعي الأولويات الاقتصادية، وخاصة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.
4. تحقيق تكامل فعّال بين السياسة الجبائية الجمركية والسياسات الصناعية والاستثمارية** لدعم الإنتاج المحلي وتعزيز التصدير.
5. مكافحة الغش والتهرب الجمركي بشكل صارم عبر تحسين الرقابة وتفعيل التعاون بين الجهات المعنية.
6. تطوير الكفاءات البشرية الجمركية من خلال التكوين المستمر والتخصص في تحليل السياسات التجارية.
7. العمل على تنويع الصادرات الجزائرية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للتصدير من خلال حوافز جبائية واضحة.

آفاق الدراسة :

1. العلاقة بين الاتفاقيات التجارية الدولية (مثل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي) والسياسة الجمركية الجزائرية.
2. أثر الرقمنة في تحسين فعالية الإدارة الجمركية ومحاربة الفساد والتهرب.

3. دور السياسة الجبائية الجمركية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الإنتاجية

4. مقارنة السياسات الجمركية الجزائرية مع تجارب دول مشابهة في أفريقيا أو الوطن العربي لتحديد نقاط القوة والضعف

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

✓ **الكتب**

– أحمد بن يوسف. (2022). محاضرات في مقياس العمليات الجمركية و العبور. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

– السيد مرسي الحجازي. (1998). النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: الدار الجامعية.

– برشيش السعيد. (2007). *الاقتصاد الكلي*. الجزائر: دار العلوم للنشر.

– بسام حجار. (2003). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

– جاسم محمد. (2013). *التجارة الدولية*. عمان: دار زهران.

– جلال جويدة القصاص. (2010). *النقود و البنوك و التجارة الخارجية*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.

– جمال عبد الناصر. (2006). *المعجم الاقتصادي*. عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع.

– جيمس جوارتني، و استروب ريجاد. (1999). *اقتصاد كلي*. (عبد الفتاح عبد الرحمان، و محمد عبد العظيم، المترجمون) الرياض: دار المريخ للنشر.

– حربي موسى عويقات. (1197). *مبادىء الاقتصاد الجزئي و الكلي*. عمان:دار زهران للنشر و التوزيع.

– حسن خلف فليج. (2004). *العلاقات الإقتصادية الدولية*. عمان: مؤسسة الورق و النشر.

– داود حسام علي. (2011). *مبادىء الاقتصاد الكلي*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

– عبد القادر فتحي لاشين. (2008). *تطور الأداء الجمركي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية أمثلة عربية مختارة* (المجلد ط2). (جامعة الدول العربية، المحرر) القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية.

– عبد الله الحرتسي حميد. (2012). *فنيات الضرائب بالنظام الجبائي*. عمان، الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع.

– لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية. (2022). معجم *مفاهيم التنمية*. غربي آسيا.

– محمد عياش محرز. (2010). *اقتصاديات الجباية والضرائب*. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.

– محمود أبو العلاء. (2012). *نظرة تحليلية على القضايا الجمركية المعاصرة*. الجزائر.

– محمود يونس. (2007). *اقتصاديات دولية*. القاهرة، مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.

✓ **الأطروحات والمذكرات**

– شريف محمد. (2010). *السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوان الاقتصادي*. تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد.

– عبد الحميد لخديمي. (2011). *أثار تقلبات سعر الفط على الاسقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية*. جامعة تلمسان.

✓ **المجلات والدوريات**

– بشيري حمزة. (2024). *تأثير منطقة التجارة الحرة الافريقية على زيادة الدخل القومي* (المجلد المجلد9). المسيلة: مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة.

– بوزيد حميد. (2023). *الضغط الضريبي في الجزائر*. (العدد الرابع، المحرر) الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.

– بومدين حسين، نصر الدين بن شعيب، و محمد بومدين. (2023). *تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر*. (العدد الثاني، المحرر) مجلة الابتكار و التسويق.

– جازية أمير، و يوسفي عاشوري. (2019). *المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل و ضرورة الإصلاح* (المجلد المجلد7). المدية، الجزائر: مجلة الدراسات الجبائية.

– جيلالي بن الطيب جيلالي. (2019). *التدابير الجمركية للكشف عن الجرائم الاقتصادية*. تمنراست، الجزائر: مجلة أفاق علمية.

– عبد العالي بورويس. (د س). *تقييم مسار الاصلاح الجمركي في الجزائر* (المجلد 27). مجلة الحقوق والعلوم الانسانية.

– عمر صخري. (2000). *التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

– غزل الحوري. (2015-2014). *أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية*. دمشق: جامعة دمشق.

– غشمي سعيد، و العربي مهدي. (2020). *الاصلاح الجمركي مجالاته و ادواتها* (المجلد مجلد9). (عدد4، المحرر) وهران، الجزائر: مجلة الدراسات الانسانية و الاجتماعية.

– فريدة عزازياثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري. (2010). الجزائر: مجلة الابحاث الاقتصادية.

– فيصل سعدي. (2012). *رؤية تحليلية حول اثر ارتفاع اسعار سوق النفط على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الوطني*. مجلة revue d'economie et de statistique appliquée.

– كياس اسامة. (2021). العلاقة التشابكية بين سعر الصرف وتقلبات الميزان التجاري (المجلد25). الجزائر: مجلة العلوم الاقتصادية.

– محمدي الحريري، محمد خالد المهاين، و خاد شحادة الخطيب. (2006). *اقتصاديات المالية العامة و التشريع الجمركي*. سوريا: منشورات جامعة دمشق.

– مسعد محمد الغايش. (2021). *ضبط عجز الميزان التجاري المصري في اطار التنمية المستدامة*. مصر: مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية.

– مسعود عبود عبد المنعم عرابي. (2023). *الضريبة الجمركية و دورها المالي و الاقتصادي، دراسة فقهية مقارنة* (المجلد العدد 41). القاهرة: مجلة الشريعة و القانون.

– ميلود عمار، و ولهى بوعلام. (2018). *السياسة الجمركية و إشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات* . مجلة دفاتر اقتصادية.

– ودان بوعبد الله، براهيمي بن حراث، و رشيد يوسفي. (2015). مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات. مستغانم، الجزائر: مجلة دفاتر بوادكس.

✓ **الملتقيات**

– زهية لموشي. (2018). *الإمتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الانتاجي بالجزائر* (المجلد العدد 11). الجزائر: المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3.

– ناصر مراد. (2011). *فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون.

– ولهي بوعلام. (2012). *ملامح النظام الضريبي في ظل التحديات الاقتصادية*. (العدد12، المحرر) الجزائر: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

✓ **التقارير**

– المديرية العامة للجمارك. (2010-2007). *برنامج عصرنة الجمارك الجزائرية*.

✓ **القوانين والمراسيم**

– قانون الجمارك رقم 79-07. (1979/07/21). *المتضمن قانون الجمارك*.

– قانون الرسوم على رقم الاعمال. المواد من 8 الى 13.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

– B Cherif و، S Missi .(2021) .*Démographie et commerce exteréieur: mesure de l'impact de la population sur la balance commerciale en Algérie* .journal of north African economies.

ثالثا : مراجع الأنترنت

– الأنظمة الجمركية الاقتصادية. (2024). douane.gov.dz. تاريخ الاسترداد 15 /03/ 2025 ، من https://douane.gov.dz/spip.php?rubrique113

– التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير. (2022). تاريخ الاسترداد 29 /04/ 2025، من
المديرية العامة للجمارك: https://douane.gov.dz

– المديرية العامة للضرائب. (02 /09/ 2023). *وزارة المالية*. تاريخ الاسترداد 19/ 02/ 2025، من https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/identifier-regime-fiscal-ar/regime-reel-ar/tva-ar

– بابوري سارة. (28/ 04/ 2018). مشاكل التجارة الخارجية في الجزائر. تاريخ الاسترداد 04/30/ 2025 من https://almasdar-dz.com

– عبد الحليم سالم. (15/ 05/ 2023). تاريخ الاسترداد 01 /03/ 2025، من http://www.youm7.com/story

– وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 29 /04/ 2025، من https://www.commerce.gov.dz